

رئيس الجمهورية يكرس **يناير** عطلة مدفوعة الأجر

مجلس الأمة 78

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
الجزائر-

العدد الثامن والسبعون - ديسمبر 2017

• **قانون المالية:** رؤساء المجموعات البرلمانية يدعون إلى:
**مراعاة الموازنة بين الاحتياجات
والإمكانيات..**



البرلمان
يدين قرار الولايات
المتحدة الأمريكية
ورئيس مجلس الأمة في اجتماع رؤساء
البرلمانات العربية يؤكد : موقف الجزائر
الثابت في دعم الشعب الفلسطيني



04	رئيس الجمهورية يكرس يناير عطلة مدفوعة الأجر ويكلف الحكومة بإعداد مشروع قانون لإنشاء الأكاديمية الجزائرية للغة الأمازيغية
جلسات	
06	أعضاء مجلس الأمة يناقشون ويصادقون على قانون المالية لسنة 2018
مناقشة مشروع قانون المالية 2018	
08	تدخلت رؤساء المجموعات البرلمانية < التجمع الوطني الديمقراطي
12	< الثلث الرئاسي
14	< جبهة التحرير الوطني
قانون المالية 2018	
18	الجزائر بخير... والمؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية تثبت ذلك
20	أعضاء مجلس الأمة يصادقون على نص القانون المتمم للأمر رقم 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض
الحدث	
22	قمة رؤساء المجالس البرلمانات العربية والدورة الاستثنائية للإتحاد البرلماني العربي
25	نص البيان الختامي لقمة رؤساء المجالس البرلمانية العربية
26	الأسئلة الشفوية
29	خدمات «الجوية الجزائرية» الانتقادات والجهود
30	تحفيظ القرآن الكريم في المدارس القرآنية والمناهج التربوية
31	استرجاع Masque de gorgone
استقبالات	
32	تعاون برلماني ثنائي
36	رئيس مجلس الشورى السعودي في زيارة للجزائر
38	نائب رئيس المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني يزور الجزائر
محافل برلمانية	
40	الجمعية 137 للإتحاد البرلماني الدولي الجزائر تحرص على تعزيز مساهماتها من أجل بناء السلم... والحد من النزاعات
45	النشاط الخارجي
متابعات	
48	المجلس الشعبي الوطني: الذكرى الأربعون للدبلوماسية البرلمانية
52	الأبواب المفتوحة
54	المدار البرلماني



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحريرمسؤول النشر
محمد هلوب

مستشار التحرير
سليم رباحي

هيئة التحرير
كريمة بنود
د. سعاد بكار بنت طاعة الله
زين الدين رضوان نعمش

الصور: المصلحة التقنية
لمجلس الأمة

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: المؤسسة الوطنية
للتش والإشهار (anep) روية

رت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 7. شارع زيروت يوسف
الهاتف: 021 74 60 59
الفاكس: 021 74 60 83
البريد الإلكتروني:
revue@majliselouma.dz

البرلمان



بيان

أصدر
البرلمان الجزائري
بغرفتيه (مجلس الأمة
والمجلس الشعبي الوطني) يوم
الخميس 7 ديسمبر 2017 بيانا حول
قرار الإدارة الأمريكية نقل سفارتها
إلى مدينة القدس المحتلة والإعتراف
بها عاصمة لدولة الاحتلال
إسرائيل، هذا نصه:

«في الوقت الذي يتطلع فيه الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي إلى خطوات تدفع بمسار السلام عبر تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، وبالرغم من التعقيدات التي تطبع الطريق نحو إقرار نصوص ومواثيق الشرعية الدولية وتمكين الشعب الفلسطيني من بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس.. في هذا الوقت الحساس والبالغ الصعوبة والخطورة.. نتفاجأ بخطوة غير محسوبة العواقب، وقرار متسرع لا يتوافق مع مسار حل النزاع وفق المبادئ المنصوص عليها في مواثيق الأمم المتحدة.. وهي خطوة تضرب عرض الحائط بالشرعية الدولية، وتدير الظهر للتطلعات المشروعة التي كافح ويكافح من أجلها الشعب الفلسطيني منذ احتلال أرضه واغتصاب مقدساته.

وأمام هذا الانزلاق الخطير الذي يحمله إقرار الإدارة الأمريكية الحالية بالقدس عاصمة لإسرائيل.. فإن البرلمان الجزائري بغرفتيه يستنكر بشدة هذا القرار.. وإذ يحذر من تداعياته الخطيرة على مسار التسوية السلمية للنزاع في إطار الشرعية الدولية، يدعو برلمانيي العالم وفي مقدمتهم ممثلي الشعب الأمريكي في الكونغرس ومجبي السلام في كافة أرجاء المعمورة، وخاصة الدول العربية والإسلامية إلى ضرورة التصدي لقرار الإدارة الأمريكية المجحف ذي العواقب الوخيمة على الوضع في المنطقة.. كما يؤكد في هذه اللحظات الصعبة وقوفه الدائم والثابت إلى جانب الشعب الفلسطيني.. وتجنده المستمر من أجل أن يستعيد حقوقه المشروعة في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف»

مجلس الأمة

.. عشرون سنة
منذ التأسيس

وبالمناسبة

مجلس الأمة ينظم:
قريبا

وقفه خاصة
مع الذكرى

والمتابعة في العدد القادم



رئيس الجمهورية يكرس **يناير** عطلة مدفوعة الأجر

ويكلف الحكومة بإعداد مشروع قانون عضوي
لإنشاء الأكاديمية الجزائرية للغة الأمازيغية



ذكر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في اجتماع مجلس الوزراء الأخير بأن الدستور المعدل السنة الماضية أرسى نهائيا امتلاك الشعب الجزائري برمته للغة الأمازيغية، التي هي أيضا لغة وطنية و رسمية، كعامل تماسك اضافي لوحدته الوطنية و في الوقت ذاته كلفت الأمة الدولة بترقيتها و تطويرها.

وأمر رئيس الجمهورية الحكومة بعدم ادخار أي جهد لتعميم تعليم واستعمال اللغة الأمازيغية وفقا لجوهر الدستور. كما كلف رئيس الجمهورية الحكومة بالإسراع في إعداد مشروع القانون العضوي المتعلق بإنشاء الأكاديمية الجزائرية للغة الأمازيغية.



أعضاء مجلس الأمة يناقشون ويصادقون على قانون المالية لسنة 2018



صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الاثنين 12 ديسمبر 2018 على نص قانون المالية لسنة 2018، خلال جلسة علنية ترأسها رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، وحضرها وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية، ووزير الطاهر خاوة، وعدد من الوزراء.

فرصة للنقاش..وتقديم المقترحات

كلمة السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة بالمناسبة

- السيد وزير المالية،- السيدات والسادة أعضاء الحكومة،- الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة،- أيتها السيدات، أيها السادة؛

بعد الترحيب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة وإبداء الارتياح للإلتقاء بالزميلات والزملاء أعضاء المجلس، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة... عرض ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2018.

... بهذه المناسبة يطيب لي أن أذكر إن كان الموضوع يحتاج إلى تذكير... بأهمية هذا القانون كونه يعد قانوناً محورياً من شأنه رسم معالم سياسة البلاد الاقتصادية والمالية للسنة القادمة بكاملها...

وهو لذلك يعد أيضاً وثيقة قانونية أساسية من شأنها تقييم الواقع الصحي للبلاد في جانبه الاقتصادي والمالي، ويعتبر إطاراً مرجعياً أساسياً للحكومة يكرس مضمونه التوجيهات والتدابير الواجب وضعها حيز التطبيق للسنة المالية 2018.

... لذا فإن دراسة ومناقشة هذا النص من قبل أعضاء مجلس الأمة (بعد ذلك الذي جرى مع نواب المجلس الشعبي الوطني)

يعد نقاشاً ذا أهمية بالغة بل استثنائية كونه يعطيهم الفرصة لإبداء الرأي وتقديم المقترح حول مضمون الوثيقة المقدمة وتقدير مدى تجاوبها مع تطلعات المواطنين والمواطنات. ويقدمون بنفس الوقت وجهات نظرهم في كافة جوانب سياسة التنمية الجهوية والوطنية للبلاد.

خاصة وأن ممثلي الأمة عادة ما يستغلون هذه المناسبة لنقل انشغالات المواطن الأساسية ويقترحون صيغ الحلول للمشاكل المطروحة - حسب وجهة نظرهم- ولذلك يعتبر نقاش القاعة دائماً لحظة مميزة في حياة الهيئة خاصة وأنه في مضمونه يعتبر شكلاً من أشكال الحوار المستمر المقنن بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية.

يمثل مجلس الأمة اليوم رافداً من روافده وتمثل الحكومة ممثلة في وزير المالية الرافد الثاني.

... دون إطالة أحيل لكم السيد وزير المالية الكلمة، متمنياً كامل التوفيق.

عرض الوزير

خُصّص مجلس الأمة، على مدار يومي الأحد 10 والاثنين 11 ديسمبر 2017، أربع (04) جلسات علنية لتقديم ومناقشة نص قانون المالية لسنة 2018، وهي الجلسات التي ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس؛ وحضرها وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية ووزير العلاقات مع البرلمان السيد الطاهر خاوة.

وقد خُصّصت جلسة يوم الأحد 10 ديسمبر 2017 لعرض وتقديم نص قانون المالية لسنة 2018 من قبل وزير المالية، الذي تطرق خلاله للسياق الداخلي والخارجي اللذان تم في إطارهما إعداد نص قانون المالية لسنة 2018، وإلى أهم مؤشرات التأطير الاقتصادي الكلي والمالي المعتمدة في ضبط التوقعات الميزانية، كما عرض مختلف جوانب الميزانية العامة للدولة وكذا الأحكام التشريعية المقترحة.

ثمّ فسّح المجال أمام أعضاء المجلس للتعبير عن انشغالاتهم وطرح تساؤلاتهم بشأن نص القانون.

أما جلسة يوم الاثنين 11 ديسمبر 2017، فقد ألقى خلالها السادة رؤساء المجموعات البرلمانية للمجلس مداخلاتهم حول الموضوع؛ ثمّ استمع بعدها أعضاء المجلس إلى ردود وزير المالية، على انشغالات وتساؤلات أعضاء المجلس حول نص القانون.

توصيات اللجنة

من شأنها حماية الاقتصاد الوطني من أشكال المنافسة غير الشريفة والقضاء على كافة مظاهر السوق الموازية.

• الإسراع في إصدار النصوص التطبيقية لقانون النقد والقرض، حتى يستفيد القطاع المصرفي من السيولة لدعم الاستثمار.

• ضرورة مضاعفة الجهود من أجل الاستغلال الأمثل للإيرادات وعقولة النفقات، من خلال اتخاذ تدابير تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وخلق موارد أخرى من قطاعات النشاط الاقتصادي غير المستغلة.

• دعم العمل مع الشركاء الاجتماعيين في سياق التعاون من أجل استمرارية البعد الاجتماعي لسياسة الدولة.

• العمل على تجسيد الحكومة الإلكترونية بتفعيل نظام الرقمنة على مستوى كل القطاعات الوزارية وهيئات الدولة المختلفة والإدارات المركزية.

• إلغاء المعاملة الجبائية التمييزية بعنوان كل من المعدلات الضريبية على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة باعتماد نسبة موحدة، من أجل تشجيع الاستثمار.

• إعادة النظر في الرسم على النشاط المهني لكونه يعد بمثابة ازدواج ضريبي داخلي يتكون وعاءه من رقم الأعمال تخفيضاً للأعباء المفروضة على المكلفين بدفعها.

• ضرورة رفع التجميد عن المشاريع والاستثمارات العمومية التي برمجتها الهيئات والمؤسسات والتي تتطلب أموالاً من الدولة، مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

بعد المصادقة على قانون المالية من قبل أعضاء المجلس، ألقى رئيس مجلس الأمة كلمة بالمناسبة هذا نصها:

• إدراج التمويلات الإسلامية في برنامج التسهيلات لشراء سكنات جديدة على غرار ما تتمتع به التمويلات التقليدية، كما نص على ذلك المرسوم التنفيذي رقم 1087 المؤرخ في 10 مارس 2010.

• ضرورة معالجة ظاهرة إعادة تقييم المشاريع، والتي أصبحت تستنزف ميزانيات ضخمة بسبب ضعف الدراسات الخاصة بالمشاريع.

• ضرورة تحديث آليات المنظومة الضريبية ورقمنتها بما يفلق الباب أمام التهريب والغش الضريبيين.

• ضرورة إعادة النظر في عصرنة الجبائية والمالية المحلية، بما يعطي للجماعات المحلية هامش حرية أوسع، لتمويل واستحداث مشاريع استثمارية محلية بعيداً عن الاعتماد على التمويل المركزي، وما يترتب عنه من جمود وعجز.

• ضرورة تفعيل قانون مكافحة تبييض الأموال، حتى يكتمل اصلاح المالي والاقتصادي المنشود.

• ضرورة التوجه نحو مشاريع مدروسة ومضبوطة تصب في اتجاه تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من الشعب الاقتصادية الأساسية التي تستنزف العملة الصعبة وتؤثر على احتياط الصرف.

• ضرورة اتخاذ الإجراءات الفعالة التي

ثمنت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية برئاسة السيد عبد القادر بن سالم، رئيس اللجنة، في تقريرها التكميلي الأحكام والتدابير التي تضمنها النص وأوصت بما يلي:

• إخضاع العمليات المصرفية التي تمارسها مؤسسات الائتمان والتي تقدم خدمات مصرفية ملتزمة بقواعد الشريعة الإسلامية للنظام الضريبي نفسه الذي تخضع له مؤسسات الائتمان التقليدية.

التجمع الوطني الديمقراطي



السيد عبد المجيد بوزريعة

إن التاريخ لا يتم استحضار فصوله المشرفة، في ظل صراعات حزبية ضيقة تربط المواقع بالمواقف، تفضل الأشياء المثيرة على الأشياء المعقولة ولكننا في التجمع الوطني الديمقراطي سنظل دائما ننتصر للأشياء المعقولة ضد الأشياء المثيرة، فقط لأننا بناه وطن، أبناء جزائر نؤمن بعظمتها ونضحى وبفخر وعزة بالاعتبارات الحزبية الضيقة أمام سمعتها ومصالحها.

نحن في التجمع الوطني الديمقراطي قد نظهر بسطاء لا نبالي بالتعريف بأنفسنا لأننا نعتقد دوما بأن الجزائر أكبر من حزب ولكننا حاملون لمشروع قادم من الجزائر العميقة لا يهمه إلا أن ينتصر الوطن. نعم مستعدون للتضحية بمواقفنا شريطة أن يستمر الوطن وبنفس الدرجة مستعدون للقطيعة والتصدي **ودحض** كل المساومات والإبتزازات التي قد تستهدف هذا الوطن، الذي نعتز أن نكون من طينه وترابه، الجزائر أكبر من كل المساومات السياسية باسم الدين كانت أو الحريات الفردية أو المزايدات بشتى أنواعها. جزائر تحتاج اليوم وغدا إلى نخب تسير طموحات وتطلعات رئيس الجمهورية في إرساء نموذج تموي جزائري خالص يجعل بلدنا بمنأى عن المساومات والتقلبات الجيوسياسية الدولية.



العامة لما تضمنه من إجراءات كفيلة بوضع عجلة الاقتصاد على سكتة الصحيحة وقد ساهم سن قانون القرض والنقد مؤخرا من إعطاء مشروع هذا القانون قوة دفع لجهود التنمية بعد الجمود الذي عرفته منذ أزيد من ثلاث سنوات وما نجم عن ذلك من صعود مؤشر البطالة بسبب التجميد الذي طال الكثير من المشاريع وبسبب كذلك توقف الكثير من المؤسسات عن النشاط أو التقليل من نشاطها. نحن في التجمع الوطني الديمقراطي نعتبر هذا الإجراء أحسن الخيارات الحتمية المطروحة فهو يجنب البلاد اللجوء إلى المديونية الخارجية وكذا اللجوء إلى رفع الضرائب وتوسيع دائرة تحصيلها.

إن القراءة المتأنية لمشروع قانون المالية 2018 تبين أنه يتقاطع في أهدافه مع مخطط عمل الحكومة الذي ساهمنا في تحديد معالمه غير أن المائل رقميا لا يمكن اعتباره إلا إرھاصا أوليا لإنجاح برنامج ممتد لسنوات وفي هذا الإطار فإن الأمل هو تحقيق معدل نمو يفوق المتوقع ومواصلة خفض معدل التضخم والتحكم في العجز وإعادة الثقة والتجاوب مع إنتظارات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بإعطاء ديناميكية خاصة للقطاع الخاص ومواصلة الجهود الإردادي للاستثمار العمومي.

لقد تميز مشروع قانون المالية لسنة 2018 بالتجانس في مضمونه مع أهداف وتوجهات السياسة الحكومية المرسومة مما يجعله إطارا مرجعيا لها، وخطوة إيجابية لتفعيل مقاربة جديدة لتحسين التخطيط الاستراتيجي للمالية

موجهة للشباب. وسيبقى هذا الهدف شعارنا الأسمى، الذي نتعامل من خلاله مع المبادرات الحكومية، ومنها مشروع قانون المالية الذي نناقشه حاليا»

إن مضمون مشروع قانون المالية 2018، ينطلق من مرجعيتنا كأحد مكونات الغالبية الحكومية، أن ندفع في اتجاه تقوية وتعميق البعد الاجتماعي لما له من تأثير مباشر على العيش اليومي للمواطنين والمواطنات، فنحن نعتبر أن هذا التوجه هو الكفيل بمنح مصداقية أكبر لمختلف السياسات العمومية التي ننتهجها دون أن يمنعا ذلك من الاعتراف أن نسبة معتبرة من الدعم الاجتماعي لا تذهب إلى المستحقين وأنه آن الأوان لإعادة النظر في الدعم الذي تقدمه الدولة للفئات الهشة والفقيرة.

إن مجموعة واسعة من التدابير المالية المزمع اعتمادها تتسجم بشكل كبير مع تصورنا في حزب التجمع الوطني الديمقراطي لذلك فإنه لا يمكن إلا أن ندافع عنها، مستحضرين في نفس الوقت أن أية سياسة لا يصل تأثيرها إلى الفئات المتضررة تعتبر فاشلة وحق تقويتها.

إن المقاربة الاقتصادية التي تنتهجها بلادنا اليوم تتطلب وفق ما يرسمه النموذج الجديد للنمو في أفق سنة 2019 التركيز في مجال الميزانية العمومية على التحسين التدريجي لإيرادات الجباية العادية سيما لتغطية نفقات التسيير إلى جانب تقليص عجز الخزينة، فضلا عن تعبئة موارد مالية إضافية في السوق المالية، ولا يتأتى ذلك إلا وفق نمط تسيير للشأن

سيدى الرئيس،

إن أحد أسس البناء الديمقراطي ببلادنا، يكمن في تفعيل القانون، ومراقبة أوجه صرف المال العام، واحترام دفاتر الشروط المتعلقة بالصفقات العمومية، حماية للمال العام... من أجل ترسيخ الحكامة القانونية الجيدة داخل المرافق العمومية، لوقايتها من المخاطر والأخطاء القانونية، التي عادة ما تكبد ميزانية الدولة الشيء الكثير...

إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي تعي جيدا أن رفع تحدي الإصلاح في كافة الجوانب المشار إليها سابقا، رهين بقدرة مؤسساتنا على الفعل المبني على الرؤية الإستراتيجية والتخطيط الجيد والممارسة المتكاملة التي لا تحول القطاعات الوزارية إلى وحدات منفصلة عن بعضها البعض وكذا جعل الهدف الأسمى هو تحقيق العدالة الاجتماعية.

«نحن نعتبر أنه لا يمكن لبلادنا أن تحقق التنمية الشاملة دون عدالة اجتماعية تكسر اختلاف وتيرة التنمية بين مختلف الجهات، وعدالة اجتماعية تقلص الفوارق بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ودون إهمال مبدأ ربط المسؤولية بالحاسبة، واعتماد سياسة متكاملة

العام يراعى الموازنة بين الاحتياجات عامة، والإمكانيات المالية الممكن تسخيرها لذلك، كما يراعى ضرورة التنوع الفعلي لمصادر الدخل العام سيما للتكفل بمتطلبات ميزانية التجهيز ضمنا لحرية مستدامة للاقتصاد الوطني وهو ما لاحظناه في نص قانون المالية لسنة 2018 كحلقة وكنة ضرورية ضمن الصرح التشريعي المالي السنوي والمتعدد السنوات داعيا في الأخير إلى انخراط الجميع في هذا المسعى.

سيدى الرئيس،

اسمحوا لي بالتذكير بأن بلادنا، وعلى غرار بقية الدول المنتجة والمصدرة للنفط، تسجل انخفاضا حادا في مواردها المالية، غير أنه ينبغي الاعتراف أيضا أنه وبفضل صواب خيارات السياسة المالية وعقلانية قرارات فخامة رئيس الجمهورية، تم تدعيم قدرات التمويل لبلادنا بصفة تدريجية الشيء الذي سمح بمواصلة مجهودات التنمية من جهة ودعم النمو، ضمان الحماية الاجتماعية من ناحية أخرى. وكذا ضمان الإستقرار المالي وقدرات الدفع الخارجي لبلادنا.

وفي هذا الإطار يبدو من المفيد التذكير اليوم بإيجابيات التسديد المسبق للدين الخارجي عام 2006، والتدعيم المستمر لاحتياطياتنا من العملة الصعبة، وتكوين الادخار من أجل استقرار الميزانية التي تم إنجازها بصفة متوازنة مع تمويل البرامج التنموية الطموحة لبلادنا والاستثمارات الاقتصادية العمومية





لعدم الاستقرار المالي، والتي ستجلبنا مراجعة برامج التنمية أو تقليص إمكانيات الدعم الاجتماعي للدولة.

سيدي الرئيس

إن الإجراءات التشريعية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار وتخفيف القواعد المالية والجبائية والتجارية كما أقرتها مشروع قانون المالية تهدف إلى تشجيع المبادرات وروح المقاول. إن هذه الإجراءات تسمح بتدعيم الإطار المحفز للاستثمار وتحسين الثقة ومناخ الأعمال من أجل تنمية منسجمة للاقتصاد خارج قطاع المحروقات وتدعيم الاستقرار المالي والميزانياتي للبلاد، ويعود لرؤساء المؤسسات الاقتصادية رفع تحديات الاستثمار والتنافسية اليوم وفي المستقبل.

سيدي الرئيس

إن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي تدعو إلى تعبئة الحكومة والمؤسسات الوطنية المعنية والمختصين المؤهلين للإسراع بالتحول الطاقوي المتحكم فيه والذي يسمح للجزائر بحيازة نموذج يضمن لها الأمن الطاقوي ويساهم في تنمية اقتصاد متنوع وتنافسي.

يجب علينا اليوم أن نتساءل جميعا عما يخبئه لنا المستقبل؟ إذ لا الخبراء في أسواق السلع الأساسية والأسواق البترولية ولا المؤسسات الاقتصادية والمالية تجرأ اليوم على تحديد شروط التطور المستقبلية للاقتصاد العالمي هناك كثير من شروط التطور المستقبلية للاقتصاد العالمي وهناك كثير من التوجسات والتخوفات تميز سلوك وتطور العوامل التي تؤثر على الاقتصاد العالمي.

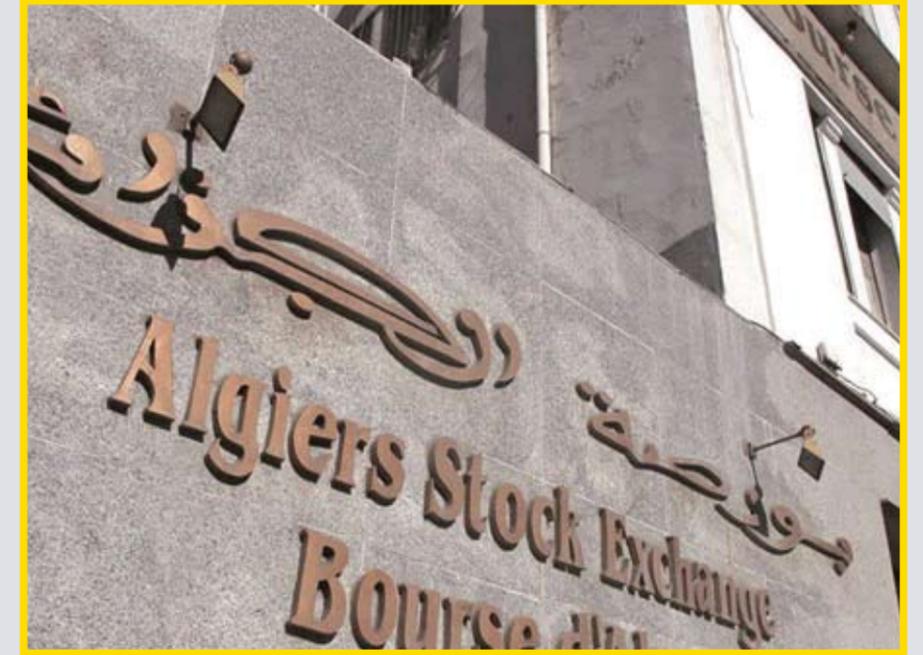
وبالنسبة لنا فإن الأزمات التي نعيشها

خماسية للتنمية، تم وضعها في إطار برامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، سمحت باستثمار 700 مليار دولار في مجالات البنية التحتية، والتنمية البشرية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإلى كل هذا ينبغي إضافة البرامج المنجزة بعنوان دعم الاستثمارات المنتجة والتنمية الاقتصادية خارج المحروقات وكذا اجراءات مالية وميزانية هامة للتصفيّة المالية وإعادة تمويل البنوك والشركات العمومية والخاصة، والتخلص من الديون تجاه الدائنين في الداخل والخارج، وتشجيع الاستثمارات المنتجة لاسيما في قطاعات الفلاحة والصناعة والطاقة والمناجم والنقل والاتصالات والتقنيات الجديدة للاتصال والخدمات.

وهذه الإجابة أيضا لأولئك الذين يتساءلون عن مصير الألف 1000 مليار دولار والذين تعمدوا الخلط بين قيمة مداخيل تصدير المحروقات لشركة سوناطراك ومداخيل الخزينة العمومية التي استعملت لتمويل التنمية والسياسات العمومية.

إن مما لاشك فيه أن برامج التنمية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات الهيكلية المنجزة قد سمحت بإعطاء الجزائر وسائل استثنائية للتنمية والتطور والتي يتعين استغلالها وتثمينها بصفة مثالية.

من جهة أخرى، فإن الإجراءات التشريعية التي تهدف إلى تطوير الموارد (رفع بعض الرسوم التي تؤدي إلى رفع أسعار الاستهلاك) التي انتقدتها أحزاب المعارضة وبعض النقابات وكذا اللجوء إلى التمويل غير التقليدي لإحتياجات الخزينة العمومية يجب أن ينظر إليها على أنها إجراءات في مواجهة أزمة فرضتها علينا الأسواق البترولية الدولية. وأن الأمر يتعلق بإجراءات مستعجلة في مواجهة أخطار حقيقية



• إعطاء الأولوية للمؤسسات الوطنية لإنجاز مشاريع التنمية والتجهيز العمومي.

• اللجوء إلى السوق المالية وإلى بورصة الجزائر وإلى الشراكة في تمويل الاستثمارات المنتجة وتطوير وتحديث المؤسسات العمومية.

• التحكم في تطوير النفقات والمستخدمين.

• إنجاز دراسات قصد إصلاح سياسة التحويلات الاجتماعية.

إن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، يعتبر أن كل هذه الإجراءات التي تكون في أوقات الأزمات ضرورية لامناص منها بل يجب أن تصبح قواعد دائمة للحكم الراشد وذلك لأسباب بديهية مرتبطة بعقلنة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والتحكم في كيفية صرف الموارد المالية الوطنية وفعالية السياسات العمومية.

سيدي الرئيس،

إن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي تعتمز التعبير عن رأيها حول بعض المواضيع الوطنية والتي كانت محل انتقاد من طرف جزء من «المعارضة السياسية» والتي لم تقترح أي شيء اللهم بعض الوعود الوهمية.

إلى أولئك الذين لا يفوتون أية فرصة للقول بأنه لا شيء ينجز في الجزائر ولا يرون أي تنمية أو تطور اجتماعي فإننا ندعوهم على تحمل عناء تقييم الانجازات التي تحققت في مختلف أنحاء الوطن في بلدياته الألف وخمسمائة وواحد وأربعين (1541) برنامج ثلاثي وثلاثة برامج

والخاصة، وتسديد الدين العمومي الداخلي والتنمية البشرية والنمو الاجتماعي.

سيدي الرئيس،

إن مبدأ إعداد قانون المالية مع وضع إطار ميزانياتي متوسط المدى (ثلاث سنوات) يسمح لنا في المستقبل بتقييم ومناقشة التطورات المحتملة للتوازنات الكبرى وتحليل الوضع الاقتصادي العالمي والوطني وتكثيف جهودنا للتحكم في شروط الاستقرار المالي والميزانياتي للبلاد وتنميته وحمايته

إلا أن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي تستغل هذه الفرصة لدعوة الحكومة والمؤسسات الاقتصادية والمالية في البلاد لقيام بدراسات استشرافية، بصفة دورية، قصد ضمان انسجام وفعالية أكبر لسياسات التنمية، وخاصة ضمان التحكم في عوامل الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وفيما يخص ميزانية الدولة لعام 2018 والتوقعات لعامي 2019 و2020 فإن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي تسجل بارتياح التزام الحكومة بمزيد من الحذر والسهل لاسيما فيما يخص:

• تحقيق أكبر قدر من الموارد الجبائية.

• ترشيد النفقات العمومية والتحكم فيها.

• عقلنة خيارات الميزانية والتحكم في تكاليف وشروط إنجاز مشاريع التجهيزات العمومية.

• إعطاء الأولوية لإتمام المشاريع قيد الانجاز.

بدرجات متفاوتة وينسب مختلفة هو عين الحقيقية ومرتكز موضوعي لمواجهة المستقبل ودحض التحديات.

إن المرحلة التي نعيشها اليوم تتطلب أكثر من أي وقت مضى الاستثمار في أفضل ما نملك والانطلاق من الحد المتوفر لدينا من الإمكانيات والوسائل والتجارب لا السعي لبدء كل شيء من الصفر وكأننا لا نملك شيئا.

تلك نظرة خاطئة والتكرار لما بينى أو بناه غيرنا وجوده والواجب هو إضافة الجديد من المنجزات تماشيا مع متطلبات المرحلة وتحدياتها. إنها مقارنة السعي لتحسين الواقع ببلادنا بمختلف جوانبه ونحن على أبواب مرحلة تحول نوعي إما في السياسة أم الاقتصاد أم التعليم أو غيرها من القطاعات، نحن في حاجة إلى الاستثمار في أي عنصر إيجابي في هذا البلد كما إننا في حاجة إلى الاستمرار في التصدي لطروحات الإحباط واليأس والالتفاف عليهما بزرع الأمل وزيادة الثقة في أنفسنا والإيمان بمؤهلات وقدرات شبابنا وتقادي طروحات من اغتالوا في أذهانهم جميع الانجازات وتخذفوا داخل الصفر رافعين دوما شعار اللاءات.

إن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي تعتبر أزمة الموارد التي تمر بها بلادنا ليست قدرا محتوما بل هي محنة بإمكاننا تحملها والنجاح في تجاوزها بتماسكنا وثقتنا في أنفسنا.

شكرا على كرم الإصغاء.

والسلام عليكم.



الثلاث الرئاسي



السيد الهاشمي جيار



3- أن تأخذ الضريبة بعين الاعتبار مبدأ العدالة الجبائية ما بين المتعاملين الإقتصاديين وكذا تطبيقه بصفة واضحة على الطبقات المتوسطة.

وفي الختام، وعلى ضوء ما سبق ذكره، يحق لنا أن نقول خيرا بالنسبة لقدرة بلادنا على تجاوز الإكراهات الراهنة. كما ينبغي أن نعتبر إنخفاض سعر البترول فرصة للعمل في العمق على تحسين التسيير في مؤسساتنا الإقتصادية والمالية وكذا سلوك الوحدات المحاسبية المتعلقة بالإقتصاد (Agents économiques)، لاسيما وأن إنخفاض سعر البترول يأتي في زمن تميزه تحولات هائلة في شروط الإنتاج وإعادة توزيعه على المستوى العالمي، وكذا في إطار التقلبات الإقتصادية والاجتماعية والتقنية على نطاق واسع، والتي لم نتمكن ربما إلى حد الآن من قياس حجمها وأبعادها وانعكاساتها وأهميتها بصفة كاملة.

و- مهما يكن من أمر، فإنه لا شك أن إنخفاض سعر البترول قاس بالنسبة لنا، لكنه إشارة لنولي إهتماما أكثر بالجواهر، وهو الإقتصاد، والاستثمار، وتنويع الإنتاج، والإنتاجية، والمقاولة والمقاولين... أي كل ما يتعلق بالسياسة الإقتصادية الهيكلية بكل مكوناتها. وهو الأمر الذي دعا إليه مرارا رئيس الدولة وأكد مؤخرا برنامج الحكومة الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه.

* واللهم ولسي التوفيق*



الجزائريون مرارتها في ماض غير بعيد.

-صحيح أن انتفاخ الكتلة النقدية على وجه الخصوص في كل بلد، يؤدي لا محالة إلى التضخم. لكن تاريخ الإقتصاد يبين بوضوح أن هذه الظاهرة عادية إذ أنها تتواجد في كل الأنظمة الإقتصادية بدون استثناء وحتى في حالة غياب التمويل الغير تقليدي. ونجدها مثلا في الدول المصنعة منذ الستينيات، مما يعني أن هذا المشكل لا تنفرد به الجزائر.

-أما بخصوص الموضوع الآخر الذي يشغل ربما بصفة خاصة، بال أعضاء البرلمان والرأي العام بصفة عامة، فيتعلق بموضوع الضرائب المباشرة (أي الضرائب على مداخيل الأشخاص والشركات والثروة)، وكذا الضرائب الغير مباشرة (خاصة الرسم على القيمة المضافة (TVA) وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنه، وبعد تراجع مداخيل الجباية البترولية، لم يبق إلا بديل واحد وهو الذي يتمثل في الجباية العادية التي تقوم لا محالة على انتهاج سياسة جبائية جديدة. ولا نشك في أن هذه السياسة سوف تكون مبنية على التوافق بين ثلاثة متطلبات أساسية وهي :

1- أن تكون الضريبة وسيلة محفزة للإستثمار والإنتاج الفعلي للثروات وليس لتفجيرهما،

2- أن تكون الضريبة ناجعة، بمعنى أن تتحسن عملية إستعادة الضرائب الأساسية وأن تخفض ربما، كلفتها بصفة تدريجية ومدروسة، من خلال عصنة النظام الجبائي وتبسيط الإجراءات والعمل على تقادي المنازعات الجبائية،

وفي هذا الإطار، يمكننا أن نعتبر اللجوء إلى التمويل الغير التقليدي وإلى مساهمة المواطنين في تمويل الميزانية عن طريق الضريبة بمثابة موضع ثقة في قدرات البلاد، وتعبير صريح على قناعة رئيس الجمهورية القوية في ضرورة تقادي العودة إلى المديونية الخارجية التي عرف

كل هذا يجعلنا نفتتح بأن صعوبة الظروف التي جاء فيها هذا النص سيتم التغلب عليها، لأن بلادنا تعرف معنى الأزمات، وقد إستطاعت تجاوز أخطرها في نهاية القرن الماضي، بفضل انتهاج سياسة بعيدة النظر ونافاذة البصيرة هذا من جهة.

- ومن جهة أخرى، وبدون شك، سوف يتم التحكم في الإكراهات المالية الراهنة لأن الترتيبات المقترحة والتي يكتسي بعضها طابعا استثنائيا وانتقاليا، جاءت لإثراء الترسانة القانونية القائمة التي تسعى إلى توفير المناخ المناسب لمعامل جديد في المجال الإقتصادي الذي وصل إلى مرحلة النضج، أي مرحلة الدخول في المنافسة والإستثمار وإنتاج الثروات على المدى البعيد بكل الضمانات القانونية التي يمنحها الدستور: ويتعلق الأمر بالقطاع الوطني الخاص.

- كما أن ترتيبات مشروع قانون المالية هذا، لم يهمل ولم يتخل عن النفقات العمومية الخاصة بالإستثمار في المرافق العمومية على وجه الخصوص، ولا عن النفقات الخاصة بالتحويلات الإجتماعية، بمعنى أنه لم يترك أي شيء للصدفة، ولم يترك أحدا على قارعة الطريق. الأمر الذي يزرع الأمل بصفة واضحة لدى الجزائريين.

للعيان في جميع الولايات. إنها ثمرة سياسة مُتممّن فيها، حيث بكل عزم وحزم. كما أنها اعتمدت على استعادة الأمن والإستقرار ومواصلة الإهتمام بالإصغاء للمجتمع وحاجياته الضرورية مما ساعد على القيام بإنجازات اجتماعية وتربوية وثقافية عديدة، وكذا تهيئة القاعدة والمناخ للدخول في نموذج اقتصادي متجدد.

وفي هذا السياق، فقد عملت الدولة على تحرير المبادرات في مجال الإستثمار، وفتح الأبواب للمقاولين، وذلك دون التخلي عن موضوع العدالة الإجتماعية. وبإيجاز فإن نشاط الدولة منذ 1999 يُعد على العموم إيجابيا جدا، بالرغم من التداعيات الناجمة عن النمو الديموغرافي والتحويلات الطبيعية التي تحل بالمجتمع على الدوام.

-ومن بين هذه التداعيات، هناك ظاهرة الإختلالات في التسيير التي تكمن معالمتها، بقدر كبير، في ترقية وسائل الرقابة، وهي الإختلالات التي لم تخف على رئيس الجمهورية الذي تطرق إلى معالمتها في العمق من خلال المبادرة المتعلقة بتعديل الدستور الرامي إلى فتح آفاق واسعة أمام الرقابة الديمقراطية على النشاط العمومي، وبخاصة في مجال الميزانية والمال العام

-بالرغم من القيود المالية التي تمر بها البلاد، فقد اجتهدت المصالح المعنية بجدية، لإعداد هذا المشروع، وفقا للمعطيات والموارد المتوفرة، والأولويات المحددة، وكذا التطورات المتوقعة لأسعار البترول-ويتزامن النص هذا المعروض للنقاش مع تجديد المجالس المحلية للمرة السادسة منذ الدخول في التعددية الحزبية، وفي ظروف سياسية وأمنية عادية جدا منذ 2002.

• الأمر الذي يدل بوضوح على أن الدولة الجزائرية تبتعد مرحلة تلو المرحلة، وبخطوات ثابتة، من دوائر اليأس، والمأساة، وإنكار الذات، والفشل، والإنخفاض المعنوي، لتنتهج مسارا يفضي بها لا محالة إلى القدرة على التأقلم مع التبدلات الإقتصادية والمالية. وهو المسار الذي فتح قبل عقد ونصف من الزمن بعد أزمة كبرى تعتبر من كبريات الأزمات التي أدت بالجزائريين إلى المطالبة بإلحاح بتدخل الدولة في الحياة الإجتماعية، بهدف إيجاد الحلول لمشاكلهم.

- وهكذا فقد شهدت نشاطات الدولة تزايدا تصاعديا معتبرا في جميع الميادين.

-إن هذا التدخل المكثف للدولة قد سمح للبلاد بتضميد جراحها والشروع في انطلاقة رائعة من خلال التحويلات العديدة والمتنوعة بادية

جبهة التحرير الوطني

التنمية لاسيما منها المرتبطة بحياة المواطن غير أن ضمان نجاح هذا الاجراء يستلزم اعتماد الشفافية في تمويل المشاريع والمناقصات لأن ذلك هو الطريق الأمثل والوحيد لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية العامة والخاصة على حد سواء في الحصول على التمويل المطلوب لمواصلة ورشات الانجاز للمشاريع.

وندعو في هذا الخصوص لضمان نجاح هذا الاجراء لمواصلة الجهد الذي انطلق من طرف الحكومة الخاص بمراجعة التشريعات الضابطة لنشاط المؤسسات الاقتصادية المختلفة سواء كانت إنتاجية أو خدماتية حتى تتمكن من تعبئة كافة طاقاتها وخبراتها في زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية في مختلف مجالات النشاطات.

السيد الرئيس؛

إن الاهتمام بالقطاعات المولدة للثروة والباعثة لمناصب الشغل لا يمكن أن تتحول إلى شواهد ملموسة إذ بقي مناخ الاستثمار مكبلا بعوائق بيروقراطية وزهنيات متحجرة متسلطة من طرف المسيرين بل تقتضي التحاور الدائم والتنسيق المستمر بين كافة عناصر وأطراف العملية الإنتاجية بالمؤسسة ووضع الثقة في مؤهلات وقدرات الكفاءات العلمية والبحثية الوطنية لا سيما منها الشابة.

ولا أجنب الحقيقة أو اخالف الواقع هنا إن قلت بأن الإرادة في هذا الشأن لا زالت دون الطموح المطلوب، ولعل هذا الأمر هو الذي يجعلنا مع كل أسف نشاهد في بعض الحالات مظاهر غريبة على مجتمعنا ومؤذية لثورتنا وتاريخنا العظيم.

فلسطين الجريحة من حق العودة وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس؛

لقد مكنتنا الدراسة العميقة لمحتوى المشروع المطروح علينا للنقاش اليوم من تجديد قناعاتنا بضرورة المساندة والمرافقة لكل ما جاء به من إجراءات وتدابير بغية تحقيق المزيد من الصلابة والمناعة لمؤشرات التوازن الكبرى للاقتصاد الوطني وإيجاد عوامل وشروط التحرر من التبعية للمحروقات من خلال تأكيد الواضح على بعث مناخ جديد للاستثمار والتنافسية في إطار الحرص الدائم على حماية القدرة الشرائية للمواطنين لاسيما منهم الفئات الهشة والمحدودة الدخل.

وانطلاقا من هذا الاستنتاج المدرك لحقائق الواقع وتحدياته وإكراهاته نؤكد مجددا على أن التدابير والإجراءات المتخذة في هذا القانون مهما كانت سليمة وفعالة تظل نتائجها الإيجابية المنتظرة مرهونة بجدية التطبيق والتنفيذ الميداني الذي يستلزم أولا الاستيعاب الجيد لأبعادها وأهدافها من طرف المعنيين بالتجسيد عمالا ومسيرين ومن خلالهم كافة فئات المجتمع.

وثانيا ما يسخر من إمكانيات رقابية تحمي المشاريع من كافة أنواع التأخير والتلاعب وتقتضي علي كافة التجاوزات في التسيير وهدر المال العام.

وبدون شك فإن التمويل الغير تقليدي الذي جاء به مشروع القانون وما أثاره من لغط ومزايدات لدى البعض وترحاب وتشجيع من البعض الآخر، يبقى في اعتقادنا تدبيرا للضرورة التي تمكن البلاد من الاستمرار في تمويل مشاريع



والطغيان الأمريكي الأخير القاضي بجعلها عاصمة أبدية للكيان الصهيوني المحتل وإذ ندين ونستنكر هذا القرار المشين المتجاوز لكل قرارات الشرعية الدولية ورغبة وإرادة أحرار العالم في تحقيق السلام العادل والشامل بمنطقة الشرق الأوسط فإننا نجدد وقوفنا وتضامننا المطلق مع أشقائنا في فلسطين وندعو كافة الشعوب المناصرة للقضايا العادلة إلى التمسك بالسلام الذي يعيد الحق لأصحابه ويمكن الأشقاء في

في عمره أستسمحكم جميعا قبل الخوض في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2018 وإبداء رأي

المحطة الأولى تتمثل في أفرح الشعب الجزائري بمولد سيد البشرية محمد صلى الله عليه وسلم وانتصار الديمقراطية مرة أخرى بوطن الشهداء عرس 23 نوفمبر الذي أثبتت فيه الجزائر من جديد للقاصي والداني أن الممارسة الديمقراطية والتعددية بالجزائر وكذا إحترام المواعيد الدستورية الانتخابية هي حقائق ملموسة وأفعال مشهودة لا أقوال مكررة فحسب.

وعليه أغتم هذه المناسبة لأقدم باسم المجموعة البرلمانية للنواب حزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة إلى كل أولئك الذين حازوا علي ثقة أحزابهم وفازوا بثقة الشعب بأصدق التهاني وأزكى التبريكات وأدعوهم إلى الحرص على تجاوز كل ما من شأنه أن يعيق مهامهم وأن يضاعفوا من فعالية دورهم في تحقيق ما ينتظره المواطن ويتطلع إليه من إنجازات تنموية شاملة تعزز حالة الأمن والاستقرار التي نتمتع بها رغم الحرائق المشتعلة من حولنا والأخطار المحدقة بنا.

أما الثانية سيادة الرئيس قطعها مر وصيغتها مهينة وهدفها مزيد من الإذلال لأمة العرب والمسلمين إنها نكبة القدس مهد الأنبياء ومسرى الرسول الأعظم التي زادها قرار الاستكبار



السيد زوييري محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين السيد الرئيس المحترم السيد الوزير الفاضل زميلاتي زملائي الكرام أسرة الاعلام الحضور الكريم



بلدانهم وشعوبهم.

ومن واجب الإعراف بوجهة المبادرات التي يتيحها المشروع للقطاعات والمؤسسات العامة والخاصة أن نشيد بخطوة القطاع المصرفي الذي أقدم على فتح وكالة بنكية لبنك الجزائر الخارجي بباريس كما جاء في الإعلام الوطني هذا الأسبوع.

كما نشيد بالتدابير والإجراءات المتخذة من إطار الصندوق الوطني للدخار والاحتياط في مجال الصرافة الإسلامية حيث سارع إلى فتح العديد من النقاط في هذا الخصوص وبرمجة نقاط أخرى ستفتتح مع بداية السنة القادمة وبدون شك فإن الحيوية المتأتية من الاهتمام بالقطاعات المولدة للثروة خارج قطاع المحروقات مثل السياحة والفلاحة والصناعة والأولوية المعطاة لها في الإعتمادات التي جاء بها مشروع القانون، ستمثل مجالات استقطاب واعدة، ومرتكزات أساسية هامة في إمتصاص حجم البطالة والتخفيف من أثارها الوخيمة وعواقبها الخطيرة المهددة للسلم الاجتماعي والاستقرار المجتمعي.

السيد الرئيس؛

في الختام أجدد شكري وعرفاني وتقديري لأفراد الجيش الشعبي الوطني سليل جيش التحرير الوطني، وكافة أسلاك الأمن، على ما يبذلونه من جهد ويقدمونه من تضحيات لتجيا الجزائر والجزائريين في كنف الأمن والأمان والاستقرار والازدهار.

العزة للوطن

المجد لشهدائنا

شكرا على كرم الإصغاء

السلام عليكم



المدني بما يسمح له بالانخراط الإيجابي في تعبئة المجتمع للحفاظ على الأمن والاستقرار ومن ثم الدفع بعملية التنمية الشاملة والمتوازنة التي تحمي حرية قرارنا وتعزيز سيادتنا الوطنية وتصونها ضد كل تبعية أو هيمنة أو نفوذ.

ولإعطاء حيوية أكثر لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، خارج قطاع المحروقات الذي تبناه كذلك هذا المشروع، نقترح تنشيط وتفعيل جهازنا الدبلوماسي والقنصلي للقيام بدوره في هذا الميدان وأن لا نكتفي في نقد وانتقاد الغير على ما فعلوه وسيفعلونه خدمة للأهداف

في استغلال الإمكانيات المتوفرة لديها لا سيما منها الإمكانيات المادية.

السيد الرئيس؛

إن إقرار مشروع قانون المالية لسنة 2018 صراحة وتوجيه كذلك من فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة على مواصلة تمويل المشاريع المرتبطة بحياة المواطن، كالسكن والصحة والتعليم والري والمنشآت القاعدية، يجعلنا كمناضلين ونواب ننتمي لحزب حرّ البلاد والعباد وأرسي أولى لبنات وركائز الدولة الوطنية، نشيد ونثمن عاليا هذا الاختيار الذي يجسد معاني ومبادئ العدالة الاجتماعية التي أقرها بيان أول نوفمبر الخالد، لكننا في نفس الوقت ندعو بهذا الخصوص الى ضرورة اعتماد مزيد من الضوابط الرقابة في الانجاز والنزاهة في التوزيع والصرامة في الاستفادة، اذ لا يعقل أن يتساوى الوزير والفقير والمقتدر، والمحتاج من الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها كما نراه اليوم.

إن مصارحة الشعب بحقيقة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد اليوم تبقى عديمة التأثير وفائدة للتفهم والتقبل العمالي والشعبي إذا لم ترفق بإجراءات صارمة في الرقابة والمحاسبة يراها المواطن ويلمسها في واقعه المعاش. ولهذا ندعو في إطار تثمين الموارد والبحث على مصادر جديدة للتمويل وإلى مراجعة القوانين الضابطة لنشاط المجتمع

ولهذا نقترح أن يُمدّ جهاز الضرائب بكل الوسائل والإمكانيات التي تجسد دوره وتحقق هيبته بدءا بالمقررات اللائقة والوسائل التقنية والتكنولوجية الحديثة، وصولا إلى حماية العاملين به من كافة أنواع الإغراءات التي تجعلهم يسقطون في مخالفة القوانين والتشريعات ويرتكبون المخالفات.

السيد الرئيس

إن تأكيد مشروع قانون المالية على رفع إعتمادات التحويلات الاجتماعية، ومواصلة العناية بالفئات الهشة في المجتمع، هو ترجمة أمينة وصادقة لتأكيد جديد من قائد مسيرة الوطن فخامة رئيس الجمهورية رئيس الحزب المجاهد والمناضل عبد العزيز بوتفليقة لكن هذه الإرادة وهذا الحرص الدائم من قائد المسيرة على حماية الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية يقتضي من الحكومة بغيبة الاستجابة لهذه التوجيهات والإسراع في توفير الآليات التنفيذية لإشراك الجميع في البحث عن مصادر تمويل جديدة لمشاريع التنمية الشاملة والمستدامة.

ولعلى أولى الخطوات التي نراها فعالة وممكنة في هذا الظرف هي تمكين المجالس المحلية الجديدة من أداء دورها الإنمائي على صعيد إقليمها وحثها على التعاون والتسيق فيما بينها



وأبلغ دليل على هذه الحقيقة تلك الصورة القائمة التي رأيناها أمام مركز يدعي أصحابه أنه ثقافي بينما هو في الواقع وكر تآمري تابع لدولة إستعمار الأمس وكذا ما تفعله وسائط الإعلام المعادي من تسويق البعض لقوارب الموت في البحار لبعض شبابنا تدعونا إلى التوقف جميعا أمام هذه المظاهر المؤسفة والبحث عن جوانب الإخلال والتقصير في منظومتنا القيمية والأخلاقية والعمل أكثر على تغيير أسلوب استبطاننا للحلول الناجمة.

ونعتقد بأن أفضل وأنجع الحلول هو ما تنمته المنظومة الاقتصادية المتكاملة من مناصب شغل تحرر الشباب من الإحتياج إلي أسرهم في العيش الكريم والمستقل، وما يجسده احترام سيادة القانون وتطبيق أحكام العدالة على الجميع.

وهذا يستدعي في قناعتنا بذل المزيد من الجهد في محاربة الآفات الاجتماعية المختلفة مثل الفساد الرشوة والمحسوبية وعدم تكافؤ الفرص وهي أولويات يتطلع المشروع المطروح علينا اليوم بلوغها في المستقبل القريب من خلال الحاجة على ترشيد النفقات ومحاربة الهدر للمال العام في كل المستويات والميادين وإذا كان التحكم في التجارة الخارجية يهدف إلى تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات فإن الأهم في هذا المجال هو في اعتقادنا مضاعفة الحكومة لجهودها الهامة في محاربة الاقتصاد الموازي الذي أصبح يهدد بشكل واضح يراه الجميع أمن واستقرار المجتمع ويفتح بابا واسعا أمام النفوس الضعيفة والمريضة لضرب قدرات الدولة في تمويل مشاريع التنمية وتقليص العجز في الميزانية.

السيد الرئيس؛

إن محاربة الغش والتهرب الضريبي المتكررة في كل قوانين المالية ومخططات عمل الحكومات المتعاقبة لا نرى لها نتائج بالقدر المطلوب في الواقع المعاش إذا بقي الجهاز المختص بعيد عن العصرية ويفتقر للإمكانيات المادية والبشرية التي تترجم أهمية دوره وحيويته في الحفاظ على حقوق الدولة والمواطن.



الجزائر بخير... والمؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية تثبت ذلك

إن هذه الإجراءات القانونية إن دلت على شيء فإنما تدل على أن الجزائر بفضل مؤسساتها وبفضل أبنائها، وبفضل السياسة الوجيهة التي باستمرار انتهجتها هي قادرة حقا على مواجهة الصعاب وتجاوز تبعات أوضاع الأزمة في هدوء وبأقل التكاليف دون المساس بالمكاسب الاجتماعية المحققة...

وإذا كان هذا هو التحليل وتلك هي الرؤى، فإن ما هو مطلوب لتحقيق هذا الهدف وكسب رهان المستقبل يكمن في هذه المرحلة تحديداً في بذل قصارى الجهود لتحقيق النتيجة في إطار وحدة صف كافة القوى الوطنية الحية التي هي مدعوة في هذا الظرف بالذات بالالتفاف حول سياسة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والالتزام بتنفيذ برنامجه الرامي إلى تحقيق التنمية الحقة بعيداً عن كافة أشكال الأناية السياسية وخارج سياسة الاحتقان الإيديولوجي والتعصب الفكري...

منطلقاً من هذه الرؤية، زميلاتي زملائي، فإني أدعوكم وكافة المخلصين في هذا الوطن إلى عدم مقاسمة رؤى أولئك الذين يعانون من مرض «عمي الألوان» (فلا يرون في المشهد إلا اللون الأسود)... وأقول لكم لا تضيّعوا وقتكم في سماع أصواتهم الناعقة...

أيها السيدات، أيها السادة،

من خلال المصادقة على قانون المالية لسنة 2018، يكون أعضاء مجلس الأمة قد قدموا دعمهم للحكومة وساندوا سياستها في مجال مواصلة تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية... وهم اليوم مدعوون إلى مرافقة الحكومة في مسيرتها الرامية إلى تجسيد هذا القانون وتحقيق التنمية.

- كما أن الحكومة هي الأخرى مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى، أقول مطالبة ببذل كافة الجهود الممكنة لتنفيذ مضمون القانون الذي نالت فيه ثقة ممثلي الشعب من أجل تنفيذه في الميدان.

وبالله التوفيق، وللجميع أقول: شكراً على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته...

1 - قانون المالية الذي قبل قليل صادقنا عليه أتى في ظل ظروف وتحديات ورهانات كبيرة تواجه البلاد والجميع يعرفها... وهي ظروف استوجبت البحث عن بدائل اقتصادية ناجعة من شأنها ضمان التوازنات المالية المطلوبة بضمان استمرار تنفيذ المشاريع المبرمجة.

2 - إن الإجراءات والتدابير التي تضمنها قانون المالية لسنة 2018 فرضها الواقع الصعب الذي تعرفه البلاد والعالم. لكنها تدابير جاءت أيضاً نتيجة التصميم الشجاع الذي انتهجته الحكومة تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية لتجاوز أوضاع الأزمة وتقوية وتيرة التنمية.

3 - إن بعض الإجراءات التي وردت في مضمون قانون المالية الجديد وإن هي بدت صعبة فإن هناك بالمقابل إجراءات أخرى عديدة أتت لكي تخفف من الأعباء التي فرضها واقع هذا الوضع الجديد.

إنها إجراءات كان السيد وزير المالية قام بشرحها وجاء قانون المالية فكرياً.

في ظل هذه الأوضاع نقول، زميلاتي زملائي، الحمد لله، والشكر والعرفان للرجال والنساء «من أبناء هذه الأمة» وفي مقدمتهم فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي آل على نفسه منذ اعتلائه سدة الحكم على رفع التحدي والارتقاء بالجزائر إلى المكانة الجديرة بها... أقول بفضل هؤلاء قدمت مقترحات الحلول للمشاكل ورسمت معالم طريق المستقبل عبر قانون المالية الذي صادقنا عليه من قبل.

ما نقوله اليوم، زميلاتي زملائي في هذه المناسبة، هو أن الجزائر، بالرغم من كل ما يُقال عنها هنا وهناك، هي بخير والمؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية تثبت ذلك كما أن التحليلات العديدة للمؤسسات المالية الدولية تؤكد هي الأخرى على ذلك، وتقول أن الجزائر تسير في الاتجاه الصحيح... ويأتي اليوم قانون المالية لسنة 2018 فيؤكد هذه الحقيقة.

قانون المالية هذا أتى أيضاً بعد قانون النقد والقرض الذي من شهر صادقنا عليه وهو القانون الذي من شأنه تزويد الحكومة بألية قانونية ناجعة تتمثل في اعتماد التمويل غير التقليدي لتأمين تمويل متطلبات الاقتصاد الوطني وتفعيل الحركة التنموية للبلاد.

الجزائر، بالرغم من كل ما يُقال عنها هنا وهناك، هي بخير والمؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية تثبت ذلك كما أن التحليلات العديدة للمؤسسات المالية الدولية تؤكد هي الأخرى على ذلك، وتقول أن الجزائر تسير في الاتجاه الصحيح

سيداتي، سادتي،

أود في ختام جلستنا هذه والتي توجهنا بالمصادقة على نص قانون المالية لسنة 2018، أن أتوجه بالتهنئة للسيد وزير المالية على هذه المصادقة وأن أبادي الارتياح للموقف المسؤول الذي تحلى به الزملاء والزميلات وهم يناقشون مضمون هذا النص الهام والمصادقة على هذا القانون الذي يرسم معالم طريق البلاد مالياً واقتصادياً بكل ما جاء به من تدابير وأحكام راعت «قدر الإمكان» الواقع الخاص للمواطن في إطار ما هو مفروض على البلاد من تحديات في ظل أوضاع اقتصادية ليست سهلة.

فقانون المالية الذي زكناه هو قانون «مرجع» يرسم التوجهات الكبرى للبلاد بعنوان سنة كاملة ويضبط التوجهات العريضة للإصلاحات العميقة للمنظومة الاقتصادية التي تتولى الحكومة تنفيذها.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة التنويه بالسيد وزير المالية لما بذله من جهد مشكور أثناء تقديمه لمشروع النص المذكور وتوضيح مضمونه.

- في هذه المناسبة أود أن أنتهز السانحة لأتوجه لأعضاء اللجنة الاقتصادية ببالغ بالشكر والتقدير على ما قاموا به من جهد واضح.

... الآن وقد أعطيت لكل حق حقه، أستسمحكم عنراً إن كنت سأتطرق لبعض الجوانب ذات صلة بموضوعنا... تستوجب التوقف عندها أو التذكير بها...

وهي أن:



أعضاء مجلس الأمة يصادقون على نص القانون المُتمّم للأمر رقم 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض



صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الثلاثاء 10 أكتوبر 2017 على نص القانون المُتمّم للأمر رقم 03-11، المتعلق بالنقد والقرض. خلال جلسة عامة ترأسها رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح وحضرها وزير العلاقات مع البرلمان السيد الطاهر خاوة نيابة عن وزير المالية.

مؤكدًا في سياق ذلك أن هذا الإجراء المقترح استثنائي ومحدد في الزمن (5 سنوات) وهي فترة سيتم استغلالها من أجل القيام بالإصلاحات الهيكلية اللازمة من أجل استرجاع توازناتنا المالية الداخلية والخارجية، مع مواصلة الجهد التنموي في شتى المجالات. كما سيكون للإجراء محاذير من شأنها ضمان تطبيقه الناجح.

انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

بعد الاستماع لعرض الوزير، طرح أعضاء المجلس انشغالاتهم وملاحظاتهم بشأن نص القانون، ونيابة عن وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية. قدم وزير العلاقات مع البرلمان التوضيحات بشأن تلك الانشغالات.

فأما فيما يتعلق بتحديد فترة 5 سنوات كأقصى حد للجوء إلى هذا التمويل الغير تقليدي، أوضح أن الهدف من وراء ذلك هو تحقيق التوازنات دون التفريط في مواصلة الجهود التنموية، موضحًا أن الاستغناء عن أداة التمويل هذه قد يكون فور سماح الوضع المالي بذلك.

أما فيما يخص مستوى المبالغ التي يجب تعبئتها سنويا، فأوضح أن تحديد الحاجيات المتطلب تغطيتها سيكون بعد استفاد كل الموارد التي في حوزة الحكومة وحسب المبالغ التي يستلزم تخصيصها لتغطية ميزانية التجهيز.

وبخصوص الانشغال المرتبط بتوفير الحكومة الإمكانيات اللازمة لتطبيق هذه الآلية، فأكد الوزير أن الانطلاق في تفعيل هذه الأداة يتوقف على بعث مجموعة من الإصلاحات تم الشروع فعليا في البعض منها من خلال اعتماد النموذج الاقتصادي الجديد.

وحول الانشغالات التي طرحت حول الرقابة في مجال استعمال التمويل غير التقليدي، فذكر



عرض الوزير

تطرق وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية، خلال عرضه لنص القانون المتعلق بالنقد والقرض للسياق المالي الصعب الذي تواجهه ماليتنا العامة منذ سنة 2014، موضحًا أن هذا الإجراء جاء لانخفاض المستثمر لمستويات المحروقات في السوق الدولية، والتي أضحت تهدد سير المصالح العمومية، وكذا الآلة الاقتصادية على حد سواء وهذا رغم اللجوء إلى جملة من الأدوات المالية والنقدية التي يوفرها تشريعنا.

مضيفًا أن إعداد هذا القانون جاء من أجل إيجاد البدائل الضرورية لتعبئة الموارد العمومية، ومن أجل الحفاظ على وتيرة التنمية المحلية بدلا من اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لما لهاته الأخيرة من عواقب وخيمة.

توصيات اللجنة



- عدم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي إلا بعد استنفاد جميع الموارد المتاحة، ولا سيما موارد الجباية العادية وتوخي الصرامة في تحصيلها.

- مباشرة الإصلاحات الهيكلية بدون هواده من أجل استرجاع التوازنات المالية خلال الآجال المحددة بموجب مشروع هذا القانون.

أوصت لجنة الشؤون القانونية والمالية تحت رئاسة السيد عبد القادر بن سالم في تقريرها التكميلي جملة من التوصيات بغية المساهمة في ضمان نجاعة هذا الإجراء وهي:

- ضرورة المتابعة الصارمة لآلية التمويل غير التقليدي سواء على مستوى الحكومة أو بنك الجزائر، ولآثارها في اقتصادنا وخصوصا فيما يخص تطور مستويات التضخم.

كل العوامل المولدة لهذه الظاهرة التي تتآكل من ورائها القدرة الشرائية للأسر، ويتجلى ذلك من خلال تذبذبات تطور منحى التضخم خلال الفترة ما بين 2018-2020، حيث نتوقع نسبة تضخم متراجعة تبلغ 5.5 بالمائة فيما يخص سنة 2018 وهي نفس النسبة المنتظرة لنهاية سنة 2017، و4 بالمائة بالنسبة لسنة 2019 و3.5 في سنة 2020.

مؤكدًا في الأخير أن هذه الآلية الجديدة التي جاء بها مشروع هذا القانون والتي يخضع تفعيلها إلى ضوابط صارمة، تتمكن الخزينة العمومية من تجاوز الصعوبات الحالية وتحقيق التوازنات المالية المنشودة.

الوزير أن الإنفاق العمومي يتم ضمن الحدود المقررة قانونا وفي إطار قوانين المالية، كما أن استعمال هذه الأداة مقرون بمتابعة ميدانية، حيث يتم التقييم عبر إطار رقابي على مستوى وزارة المالية تتولى ذلك خلية متابعة تكلف برصد آثار تنفيذ هذه الأداة على خزينة الدولة. كما يتم على مستوى بنك الجزائر إجراء رقابة أداة وآثار هذه الأداة في الكتلة النقدية وفي مستوى التضخم، وكذا في سيولة البنوك وسعر الصرف، وهذا من أجل استعمال أحسن وإعادة توجيه تعبئة هذا التمويل الاستثنائي في حالة الحياد عن الهدف المنشود.

وحول مسألة انعكاسات هذا الإجراء فيما يخص التضخم، فأوضح الوزير أن هذا الموضوع يشكل اهتماما دائما للدولة التي تسعى إلى اجتباب

نص كلمة السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد الجزائري

عن الإجماع الدولي تجاه وضع القدس الشريف، وباعتباره يقوض إمكانية بعث مسار السلام المتوقع منذ مدة طويلة.

ونؤكد أن مثل هذه الخطوة العنيفة هي استهانة بمرجعيات العملية السلمية في الشرق الأوسط، على غرار مبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومن بينها القرار رقم 478 لعام 1980 الذي تضمن الطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الامتناع عن إقامة بعثات دبلوماسية بالقدس الشريف، والقرار رقم 2334 (2016) حول عدم شرعية عمليات الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية ورفض أي تغييرات لخطوط 04 جوان 1967 بما في ذلك ما تعلق بالقدس الشريف. وبهذه المناسبة، نود أن نعبر عن مساندتنا لقرارات قمة اسطنبول، خاصة تلك الداعية إلى الاعتراف بالقدس عاصمةً لدولة فلسطين.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إن ردة الفعل الدولية الراضة لهذا القرار والداعية إلى احترام مبادئ القانون الدولي والتمسك بقرارات الشرعية الدولية، بالإضافة إلى هبة الشعوب العربية عبر المسيرات والفعاليات التي شهدتها المدن العربية نصره للقدس الشريف ودفاعاً عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كل ذلك يدعونا كبرلمانات تمثل الشعوب العربية أن نكون في مستوى الحدث، ونغتتم فرصة هذا الوعي الحاصل لمخاطبة برلمانات العالم والرأي العام العالمي، لإيصال رسالة رفضنا القاطع لهذا القرار والمطالبة بإلغائه واحترام القرارات الأممية ذات الصلة.

كما نغتتمها فرصة لدعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته التاريخية والقانونية والأخلاقية تجاه معاناة الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي وسياسة التهويد والاستيطان المتواصلة، وكذلك دعوة البرلمانات في العالم إلى مواصلة الاعتراف بدولة فلسطين أسوة بالبرلمانات التي قامت بذلك.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

أجدد موقف الجزائر، بقيادة فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، الثابت الداعم للشعب الفلسطيني في نضاله الباسل وحقه المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على حدود عام 1967 طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وأدعو الإخوة الفلسطينيين إلى رص صفوفهم والتضامن في سبيل القضية العادلة لبلدهم وشعبهم.

شكراً لكم على كرم الإصغاء.

- معالي السيد الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي،

- أصحاب المعالي السادة رؤساء البرلمانات العربية، ورؤساء الوفود المشاركة،

- معالي الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي،

- السيدات والسادة الحضور،

أود بداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لجلالة الملك محمد السادس وللحكومة المغربية وللبرلمان المغربي بغرفتيه، على تفضلهم باستضافة هذه القمة، ونشكرهم على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وحسن التنظيم. كما نشكر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي على جهودها الواضحة لإنجاح هذه القمة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

يلتئم اجتماعنا هذا غداة القرار المؤسف والخطير الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، غير مراعية لقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة، وفي استهتار بالمقدسات العربية والإسلامية والمسيحية وتاريخ الشعب الفلسطيني.

هذا القرار الأمسؤول يتفق الجميع أن له عواقب جد خطيرة على السلم والأمن في المنطقة وفي العالم، كما أنه سيساهم في إطالة أمد الأزمات والحروب وتبرير اللجوء إلى العنف وخلق بيئة مناسبة للتطرف والإرهاب اللذين تعاني منهما بلداننا أشد المعاناة.

السيد الرئيس،

يعد هذا الإعلان تطوراً خطيراً وضعت من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية، الوسيط المفترض في عملية السلام، نفسها في موقع الانحياز للاحتلال الإسرائيلي والاصطفاف غير المبرر وراء سياسته الاستيطانية وعدوانه على الشعب الفلسطيني، مستهينة بتداعياته ونتائجه الكارثية، مما سيفاقم معاناة الشعب الفلسطيني الأبي جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية والقمعية، والنهب المتواصل للأراضي ومصادرة الممتلكات وبناء المستوطنات والاستهانة بحقوق الإنسان وحرمان المواطنين الفلسطينيين، واستمرار الحصار الجائر على قطاع غزة والتهجير المنهج للسكان، وتهويد القدس التي شملت كل المؤسسات وكافة مناحي الحياة فيها.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

أجدد من هذا المنبر تنديد حكومة وشعبنا، بشدة بهذا القرار لما فيه من مساس بالوضع السياسي والقانوني والتاريخي للمدينة المقدسة ومن خروج

قمة رؤساء المجالس البرلمانات العربية والدورة الاستثنائية للإتحاد البرلماني العربي

بدعوة من رئيس الإتحاد البرلماني العربي، شارك السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، يوم الخميس 14 ديسمبر 2017، على رأس وفد برلماني رفيع المستوى مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، في قمة رؤساء المجالس البرلمانية العربية والدورة الاستثنائية للإتحاد البرلماني العربي، التي احتضنتها العاصمة المغربية الرباط، لبحث التطورات الأخيرة المرتبطة بوضع القدس الشريف وذلك من أجل اتخاذ موقف يرقى إلى مستوى المحنة التي تجتازها القضية الفلسطينية.



• الإعلان عن سحب الرعاية من الولايات المتحدة الأمريكية كدولة راعية للسلام..

• تشكيل لجنة برلمانية (البرلمان الجزائري) للقيام بزيارات واتصالات مع الإتحاد البرلماني الدولي والمجموعات البرلمانية الجيوسياسية، والبرلمانات القارية والجهوية والإقليمية لتحسيسها بخطورة القرار الأمريكي.

• بذل الجهود للعمل على بناء مقر للمجلس الوطني التشريعي الفلسطيني في مدينة القدس.

بهذه المناسبة ألقى السيد عبد القادر بن صالح كلمة جدد فيها موقف الجزائر من قرار الولايات المتحدة بنقل سفارتها إلى القدس الشريف واصفا إياه بالمؤسف والخطير، محذرا من تداعياته على السلم والأمن الدوليين. السيد عبد القادر بن صالح ذكر بموقف الجزائر بقيادة فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، الداعم والثابت للقضية الفلسطينية، داعيا إلى دعم قرار منظمة المؤتمر الإسلامي المجتمعمة بإسطنبول والقاضي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة فلسطين.

أشغال هذه القمة حضرها رؤساء وممثلو برلمانات الدول العربية، وقد توجت أشغالها ببيان ختامي أهم ما جاء فيه:

على هامش الحدث

أجرى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، على هامش مشاركته في قمة رؤساء المجالس البرلمانية العربية، الدورة الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي، التي إحتضنتها العاصمة المغربية الرباط.

بن صالح يلتقي رئيس مجلس النواب العراقي...

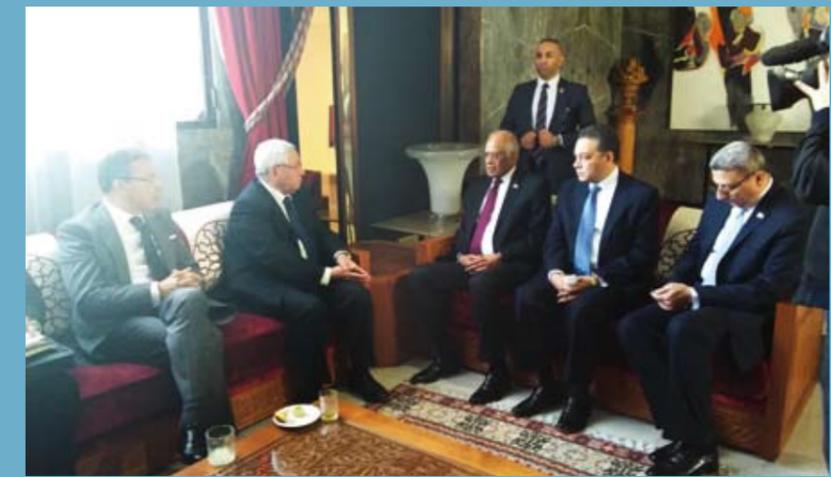
كما شكلت القضية الفلسطينية محور المحادثات التي أجراها رئيس مجلس الأمة مع رئيس مجلس النواب العراقي سالم الجبوري. السيد عبد القادر بن صالح إغتتم الفرصة ليهنئ العراق بمناسبة انتصاره على التنظيم الإرهابي داعش، مستعرضا التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب وسياسة السلم والمصالحة الوطنية التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، والتي سمحت بعودة الإستقرار والأمن.



ورئيس مجلس النواب المصري...

كما تحدث السيد عبد القادر بن صالح مع رئيس مجلس النواب المصري علي عبد العال. المحادثات كانت فرصة لتبادل وجهات النظر حول الراهن العربي، والتطورات

الأخيرة التي تعرفها القضية الفلسطينية. الطرفان أكدا على ضرورة تسويق المواقف في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية والجهوية من أجل الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني. على الصعيد الثنائي نوه الطرفان بجودة العلاقات بين البلدين.



و رئيس مجلس الشورى القطري....

مع رئيس مجلس الشورى القطري، أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود، اللقاء سمح بتبادل وجهات النظر حول مستجدات القضية الفلسطينية وتبعات قرار الإدارة الأمريكية القاضي بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس الشريف، وحول ضرورة توحيد الموقف إزاء هذا القرار. الطرفان اعترضوا أيضا للعلاقات الثنائية لاسيما في المجال البرلماني.

نص البيان الختامي
لقمة رؤساء المجالس البرلمانية العربية

ويطالبون الحكومات والمؤسسات العربية كافة بتفعيل هذا القرار علميا،

• يقررون تشكيل لجنة برلمانية للقيام بزيارات واتصالات مع الإتحاد البرلماني الدولي والمجموعات البرلمانية الجيوسياسية داخل الإتحاد، وكذا البرلمانات القارية والجهوية والإقليمية لتحسيسها بخطورة القرار الأمريكي وانعكاساته وتداعياته على مسلسل السلام في الشرق الأوسط، وعلى الوضع الاعتباري لمدينة القدس ومركزها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية فضلا عن السعي العملي المشترك للإبقاء على الوضع القانوني المعترف به والمضمون دوليا للقدس.

• يقررون بذل كل الجهود للعمل على بناء مقر للمجلس الوطني التشريعي الفلسطيني في مدينة القدس.

• يجددون التأكيد على دعم حق الشعب الفلسطيني في مقاومته ونضاله المشروع للتخلص من الإحتلال الإسرائيلي ولنيل كافة حقوقه في العودة، وإقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967، ورفض أي مقترحات أو محاولات لفرض حل منقوص على الشعب الفلسطيني لا يلي الحد الأدنى من حقوقه التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية، ويشددون في الاتجاه نفسه على دعم وحماية الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)

• يعبرون عن رفضهم الشديد لموقف الإدارة الأمريكية بشأن عدم التجديد لعمل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، داعين إلى التراجع عن هذه الخطوة التي تعد مكافأة ودعمًا صارخين للاستيطان الإسرائيلي، مؤكدين رفضهم لكافة المحاولات الأمريكية للضغط على الجانب الفلسطيني، ويرون فيها ابتزازًا مرفوضًا.

• يشيد المشاركون في مؤتمر القمة بما يقوم به صاحب الجلالة الملك محمد السادس، من موقع جلالته كرئيس للجنة القدس من جهود دولية دفاعا عن القدس الشريف وصيانة معالمها ومآثرها والحفاظ على طابعها العربي ودعم صمود أهلها. كما يعربون عن تقديرهم وشكرهم للملكة المغربية، ملكا وشعبا وبرلمانا وحكومة على استضافة هذا المؤتمر الطارئ للاتحاد، وتوفير كل أسباب نجاحه.

إن رؤساء البرلمانات العربية ومن يمثلهم، المجتمعين في إطار قمة رؤساء المجالس البرلمانية العربية، الدورة الاستثنائية للإتحاد البرلماني العربي المنعقدة يوم 14 كانون الأول/ ديسمبر 2017 بالرباط، عاصمة المملكة المغربية، برئاسة معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الإتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، لبحث التطورات الأخيرة المرتبطة بوضع مدينة القدس ومركزها ومقدساتها الدينية.

• تابعوا باستنكار القرار الأمريكي بإعتبار القدس عاصمة لدولة إسرائيل المحتلة ونقل الولايات المتحدة الأمريكية لسفارتها إليها،

• واذ يستحضرون واجبه في الدفاع عن القدس، المدينة والمقدسات، والتضامن مع الشعب الفلسطيني في مواجهته للممارسات والإجراءات القمعية والعنصرية الإسرائيلية، وكفاحه التاريخي المشروع من أجل الاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وضمان حق العودة للأجئين،

• وبعد مناقشة الظروف الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية في سياق إقليمي مضطرب، تستفيد منه بالأساس الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية والقمعية،

• وانطلاقا من واجبه السياسي كممثلين للشعوب العربية ومعربين عن الرأي العام في بلدانهم، فإنهم:

• يرفضون قرار الرئيس الأمريكي السيد دونالد ترامب جملة وتفصيلا ويعبرون عن رفضهم المطلق المساس بالمكانة القانونية والسياسية والتاريخية لمدينة القدس الفلسطينية المحتلة والدفع بالوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة لملك الأردن لدعم موقف جلالته في المحافل الدولية، كما يعتبرون أن إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة القدس المحتلة كعاصمة لدولة الإحتلال الإسرائيلي ونقل سفارتها إليها باطلا وغير قانوني.

• يعلن رؤساء البرلمانات العربية عن سحب الرعاية من الولايات المتحدة الأمريكية كدولة راعية للسلام وذلك لخروجها الصريح عن الشرعية والقانون الدوليين، واختيارها الواضح أن تكون طرفا خصما لا حكما كما كان ينبغي أن يكون عليه الأمر.

• يؤكدون على أن القدس هي عاصمة دولة فلسطين،



عقد مجلس الأمة يوم الخميس 9 نوفمبر 2017، جلسة علنية، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، خصصها لطرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها عدد من أعضاء المجلس على أعضاء في الحكومة؛ وكانت هذه الأسئلة الشفوية على النحو التالي:



حول قدرات تخزين الطاقة.. المدية نموذجا

• ردا عن سؤال السيد بلقاسم قارة، عضو مجلس الأمة، المتعلق بإنجاز مشروع مركز التخزين للوقود بولاية المدية؟

أوضح وزير الطاقة السيد مصطفى قيتوني، أن الاستهلاك الوطني للوقود عرف زيادة كبيرة خلال 10 سنوات الأخيرة مسجلا ارتفاعا سنويا بحوالي 7 بالمائة، ولتلبية هذا الطلب المتزايد من الوقود وتحسين الخدمات المقدمة للمستهلك، وضع القطاع خطة تنموية على المدى المتوسط والبعيد تهدف إلى زيادة قدرة الإنتاج وتخزين المواد البترولية، عن طريق برنامج تأهيل وتحديث مصفاة الجزائر قبل نهاية شهر أكتوبر 2018 وإنجاز مصفاةتين جديدتين بحاسي مسعود وتيارت ستدخل الخدمة سنة 2021. وسترفع قدرات التكرير في بلادنا بعد إنجاز هذه المصايف إلى أكثر من 40 مليون طن سنويا مما سيسمح لنا بتغطية كل احتياجات السوق الوطني وتسويق الفائض. كما ذكر الوزير أن قطاعه شرع في تنفيذ برنامج طموح لرفع من قدرات التخزين سيسمح برفع الطاقة الإجمالية لتخزين من حوالي 600 ألف متر مكعب حاليا إلى حوالي مليونين متر مكعب سنة 2021 وسيضمن لنا



• ردا عن سؤال السيد محمد بوبطيمة، عضو مجلس الأمة، حول التناقض الموجود بين الدفع المسبق عن الاستهلاك الكهربائي والغاز الذي تنص عليه المادة 82 من المرسوم التنفيذي رقم 95-10 المؤرخ في 17 مارس 2010، وبين القواعد المحاسبات العمومية الواردة في القانون رقم 90-21 والمرسوم التنفيذي رقم 98-227؟

أكد وزير الطاقة السيد مصطفى قيتوني، أن أشغال ربط سواء كان ربط عادي أو تمديد يستلزم المشارك طلب الربط، وهذا حسب نص المادتين 54 و69 من المرسوم التنفيذي رقم 95-10 المؤرخ في 17 مارس 2010 المحدد للقواعد الإقتصادية لمستحقات الربط بالشبكة والنشاطات الأخرى الضرورية لتلبية طلبات تمويل الزبائن بالكهرباء والغاز، وعليه فإن الزبون طالب الضغط المنخفض يشارك بنسبة 65 بالمائة بتكليف الربط، أما الزبون طالب

التي يجب على الزبون دفعها قبل انطلاق الأشغال، ويعتبر ذلك ضمانا وتعمدا من الزبون وبعد دفع التكلفة التقديرية يشرع الموزع في أشغال الربط بواسطة مؤسسة إنجاز. بعد الانتهاء من الأشغال يطلب من الزبون دفع تسبيق مقدما على الاستهلاك الذي يشكل ضمانا لما يعادل شهر واحد من الاستهلاك للطاقة بعد الدفع المسبق للاستهلاك يقوم بوضع الموزع في خدمات الربط بالشبكة.

مشيرا في ذات السياق أن الزبائن المزودين بالضغط المنخفض أي استهلاك المنازل غير معنيين بالدفع المسبق في الاستهلاك، أما فيما يخص الدفع المساهمة في تكلفة الربط فهناك تسهيلات بالدفع بالتقسيط تأخذ بعين الاعتبار إمكانية المالية لكل زبون.

من جهة أخرى أكد الوزير أنه وفق النصوص القانونية فمن حق الموزع المطالبة بدفع مساهمات في تكلفة الربط مسبقا بما أنه سيلجأ إلى مؤسسة إنجاز للقيام بعمليات الربط عن طريق المناقصة بموجب عقد، وهذه الإجراءات تنص عليها المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 10-95 المؤرخ في 17 مارس 2010 الذي يحدد القواعد الإقتصادية لمستحقات الربط بالشبكة والنشاطات الأخرى الضرورية لتلبية الطلبات لتمويل الزبائن بالكهرباء والغاز.

تكاليف الربط المسبق للكهرباء والغاز!!



• ردا عن سؤال السيد محمد بوبطيمة، عضو مجلس الأمة، حول التناقض الموجود بين الدفع المسبق عن الاستهلاك الكهربائي والغاز الذي تنص عليه المادة 82 من المرسوم التنفيذي رقم 95-10 المؤرخ في 17 مارس 2010، وبين القواعد المحاسبات العمومية الواردة في القانون رقم 90-21 والمرسوم التنفيذي رقم 98-227؟



أكد وزير الطاقة السيد مصطفى قيتوني، أن أشغال ربط سواء كان ربط عادي أو تمديد يستلزم المشارك طلب الربط، وهذا حسب نص المادتين 54 و69 من المرسوم التنفيذي رقم 95-10 المؤرخ في 17 مارس 2010 المحدد للقواعد الإقتصادية لمستحقات الربط بالشبكة والنشاطات الأخرى الضرورية لتلبية طلبات تمويل الزبائن بالكهرباء والغاز، وعليه فإن الزبون طالب الضغط المنخفض يشارك بنسبة 65 بالمائة بتكليف الربط، أما الزبون طالب



دراسة من أجل ربط الزبون فيحدد الموزع التكلفة التي يجب على الزبون دفعها سواء مرة واحدة أو على أقساط أو اقتطاع من الفاتورة. وبعد دفع التكلفة التقديرية يشرع الموزع بأشغال الربط بواسطة مؤسسة إنجاز.

أما بالنسبة لزبائن طالبي الضغط المتوسط والعالي فيجب على الزبون تقديم طلب تزويد بالطاقة للموزع وأن هذا الأخير يقوم بإعداد دراسة من أجل ربط الزبون، لتحديد التكلفة

الضغط المتوسط والعالي فيكون مشاركتهم بنسبة 90 بالمائة.

مضيفا أن هذه المشاركة تتم وفق طريقة القانونية المعمول بها والمذكورة في المرسوم التنفيذي رقم 10-95، وحسب الإجراءات القانونية لربط الزبائن المصادق عليها من قبل لجنة الضبط الكهربائي والغاز والتي تشترط لزبائن الضغط المنخفض تقديم طلب تزويد الطاقة للموزع، هذا الأخير الذي يقوم بإعداد

خدمات «الجوية الجزائرية» الانتقادات والجهود



والرفع من مردوديتها والتكفل الأمثل بزيائتها. حيث ساعد ذلك في تحسين معدل التزامها بمواعيد إقلاع الرحلات لمسافرين على الشبكة الداخلية والدولية، بـ 76 بالمائة مع نهاية 2016، بعدما كان لا يتجاوز سنة 2015 53 بالمائة.

مضيفا أن الأسطول الجوي الجزائري قد تعزز بفضل دخول شركة طاسيلي للطيران في استغلال نشاط النقل الجوي بأسطول يتكون من 12 طائرة .

أما فيما يخص النقل الجوي للبضائع فشركة الخطوط الجوية الجزائرية تلعب دورا فعلا في تشجيع الصادرات، حيث قامت في إطار مخطط إعادة هيكلتها بإنشاء فرع خاص لنقل البضائع ولتكفل بهذا النشاط الهام والخاص بالاقتصاد الوطني بصفة عامة وبالنسبة لشركة ذاتها، وفي هذا الصدد وبعد دراسة معمقة للسوق الدولية وإمكانيات المتوفرة تم اقتناء طائرتين شحن من قبل الشركة وهما حاليا قيد الاستغلال، كما تم تخصيص على مستوى مطاري بسكرة والواد مستودعات مكيفة لمركزي الشحن بالمطارين لتصدير المنتوجات الفلاحية.

• ردا عن سؤال السيد مصطفى جفدالي، عضو مجلس الأمة، حول نوعية الخدمات التي تقدمها الخطوط الجوية الجزائرية والتي لم تعد تلبى إحتياجات المسافرين وحتى الصناعيين والمستثمرين بسبب التأخر؟



أوضح وزير الأشغال العمومية والنقل السيد عبد الغني زعلان، أن شركة الخطوط الجوية الجزائرية عرفت عدة مشاكل منعتها من تأدية مهامها في أحسن الظروف بسبب وسائل النقل (نقص عدد الطائرات) والمنافسة من قبل الشركات الأجنبية، غير أنه وبفضل الجهود الجارية باشرت شرطة الخطوط الجوية الجزائرية منذ سنوات تحسين ظروف تنقل زبائنها بإعداد مخطط تطوير المؤسسة وذلك باقتناء 16 طائرة جديدة من مختلف الأحجام، تستجيب للمعايير الدولية المطلوبة، وهي الآن تسعى لتحسين نوعية الخدمات

الطرق بايليزي.. إنجازات ومشاريع



الموافقة المبدئية لسنة المقبلة بمبلغ مبدئي قدر بـ 300 مليون دينار، ثم سيواصل القطاع اقتراح تكملته في القوانين المالية الأخرى لتسهيل عملية التكمية والتعبيد .

في حين طريق قرية أفرا الذي يربط بين الطريق الوطني رقم 3 وقرية أفرا على مسافة 44 كلم، فقد تم التكفل به ضمن البرنامج الخاص لمنطقة الجنوب، حيث أنجزت الأشغال البيضاء بغلاف مالي يقدر بـ 357 مليون دينار جزائري وفي شكل صفتين، وحاليا هو في طور إنجاز الممرات المائية للوديان بغلاف مالي قدر بـ 111 مليون دينار جزائري في شكل 8 صفتان، أما بخصوص التعبيد فقد شملتها عملية التجميد .

أما بخصوص الطريق تامجرت والذي هو عبارة عن مسلك يربط بين قرية أفرا وقرية تامجرت على مسافة 100 كلم، فقد تم التكفل بجزء من هذا المسلك على مسافة 20 كلم في إطار برنامج الخاص بالجنوب، حيث أنجزت الأشغال البيضاء بغلاف مالي حوالي 160 مليون دج في شكل صفتان، أما إنجاز الباقي على مسافة 80 كلم فسيتم اقتراحه في قانون المالية. أما ترفيت الطريق في هذا الجزء على مسافة 20 كلم فهي مسجلة في مشروع ثاني الذي كان موضوع تجميد والذي ستسعى الوزارة لطلب رفع التجميد عنه.

• ردا عن سؤال السيد محمد رضا أوسهله، عضو مجلس الأمة، نيابة عن زميله السيد عباس بوعمامة، حول مصير بعض الطرق التي كانت مسجلة بولاية إليزي ولم تنطلق الأشغال بها؟



أوضح وزير الأشغال العمومية والنقل السيد عبد الغني زعلان، أن ولاية إليزي عرفت خلال السنوات الماضية إنجاز طرق وطنية وولائية وبلدية جديدة على مسافة 402 كلم، كما تم تدعيم وتحديث طرق وطنية وولائية على مسافة 1491 كلم، وفتح مسالك أمنية للحدود البرية وتعبيد المسالك وإنجاز منشآت فنية، كما استفادت من تدعيم المنشآت المطارية كمطار جانت وإنجاز أرضية لهبوط المروحيات.

أما فيما يخص طريق أيمنصور الذي يربط بين الطريق الوطني رقم 3 وقرية أيمنهورو على مسافة 80 كلم فاقترح القطاع في قانون المالية لسنة 2018 إنجاز هذا الطريق حيث تمت



السكة الحديدية «بوقطب»

الرابط بين المحمدية وشار مرورا ببوقطب فقد أوضح الوزير أنه في المرحلة الأخيرة انحصر استغلاله على نقل الوقود لمستودع لشركة نفضال



بمنطقة خرف الله التابعة لولاية سعيدة. أما عن إعادة وضعه حيز الاستغلال في شطره الضيق الرابط بين خرف الله ومشربية مرورا بمحطة بوقطب، فأوضح الوزير أنه بالنظر لحالته المتدهورة التي يوجد عليها فإنه يتطلب استثمارة كبيرا من إعادة تأهيل منشآته ومركبات المسافرين وكذلك أنظمة التسيير الأمني. معلنا أن الحكومة قد أطلقت دراسة هي في مرحلتها الأخيرة لإنجاز خط مكهرب جديد بطول 200 كلم يربط سعيدة بالببيض مرورا ببوقطب والذي سيسمح ببعث النشاط بمحطة بوقطب من جديد .

• ردا عن سؤال شفوي للسيد بوحفص حوباد، عضو مجلس الأمة، حول إعادة تشغيل خط السكة الحديدية ببلدية بوقطب بولاية البيض؟

أوضح وزير الأشغال العمومية والنقل السيد عبد الغني زعلان، أن طول خط السكة الحديدية لم يكن يتعدى سنة 1999 بـ 2000 كلم على المستوى الوطني، وأنه اليوم أصبح طوله يتعدى 4000 كلم وبعد استلام 2300 كلم الجاري إنجازها ميدانيا سيصل طول السكة 6300 كلم.

أما بخصوص خط السكة الحديدية



تحفيظ القرآن الكريم في المدارس القرآنية والمناهج التربوية



استرجاع Masque de gorgone

حيث أن هذا المتحف يتوفر على كل الشروط الكفيلة بتأمينه من كل محاولة أخرى تستهدفه، على خلاف متحف عنابة الذي لا يتوفر على المعايير الأمنية والشروط الأمنية اللازمة. معلنا في ذات السياق أن وزارة الثقافة قامت بتسجيل عملية إنجاز متحف جديد بعنابة وفق المعايير الحديثة بديل للمتحف الحالي ويليق بعنابة وبتاريخها.

مؤكدا في الأخير أن إيداع قناع القورقون في المتحف الوطني العمومي للأثار القديمة في الوقت الراهن يستجيب لرغبة الفضوليين من الجزائريين وللأجانب لرؤية هذا القناع، وأن إرجاعه إلى عنابة غير مستبعد بعد إنجاز المتحف الجديد ووضع الترتيبات الأمنية اللازمة وفق المقاييس الدولية المعمول بها.

• ردا عن سؤال السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، حول إعادة التحفة الأثرية المسترجعة قناع القورقون إلى متحف عنابة؟

أوضح وزير الثقافة السيد عزالدين ميهوبي، أن الجزائر في 14 أفريل 2014 إسترجعت قناع القورقون بعد مرور ثمانية عشر من سرقته من متحف عنابة سنة 1996، وأن هذه التحفة الأثرية الهامة موجودة بصفة مؤقتة في المتحف الوطني العمومي للأثار بالجزائر، مرجعا ذلك لأسباب أمنية بحثة،



العبادات، الأخلاق والآداب الإسلامية، السيرة النبوية، القصص القرآني.

موضحة أنه في مجال القرآن الكريم ترمي مناهج التربية الإسلامية إلى حفظ المتعلم جزء من القرآن الكريم، أما مرحلة التعليم الثانوي فتستجيب بتدريس مادة العلوم الإسلامية لمطالبات مرحلة حاسمة من حياة المتعلم فيحفظ المتعلم قدرا من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ويفهمها ويعمل بها ويقرأ القرآن الكريم قراءة صحيحة وفق أحكام الترتيل.

مؤكدة أن مضامين المادة في مختلف الأطوار تمت بالتعاون مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بمراعاة سن المتعلم، وتهدف أساسا إلى الوصول بالتلميذ تدريجيا إلى الفهم الصحيح والإنساني للإسلام وتعاليمه الجوهرية، كما تساهم في تطوير سلوكات تسمح بالاندماج الاجتماعي وتحسين العلاقات الاجتماعية وتعزيز التمسك الاجتماعي والبيئي وتعزيز دعائم العائلة واحترام الأولياء والقيم الإنسانية التي حث عليها الإسلام مثل التضامن والتسامح واحترام الغير وإتقان العمل.

• ردا عن سؤال السيد محمود قيساري، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوزارة لرفع نسبة حفظ القرآن الكريم؟

أوضحت وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط أن وزارة التربية الوطنية المعنية بتدريس مادة التربية الإسلامية في الطور الابتدائي والمتوسط ومادة العلوم الإسلامية في الطور الثانوي، وأن هذه المادة إجبارية وهي تلازم التلميذ الجزائري في كل مساره الدراسي من السنة الأولى الابتدائي إلى السنة الثالثة ثانوي أي 12 سنة.

مشيرة إلى أن تعليم القرآن وتحفيظه يعد أحد أبعاد هذا التعليم، وأن من ملامح التخرج الخاصة بمادة التربية الإسلامية في نهاية مرحلة التعليم الإلزامي أن يتحكم التلميذ في تعلمات الأساسية المتعلقة بالنصوص الشرعية إستحضارا وإستعمالا، مؤكدة في نفس السياق أن التربية الإسلامية في مرحلة التعليم الإلزامي تقوم على 6 مجالات وهي القرآن الكريم، الأحاديث النبوية، أسس العقيدة الإسلامية،



واقع المسرح بولاية المدية



المدونة لولاية المدية تتضمن 49 مشروع بغلاف مالي قدر بـ 500 مليون دينار جزائري، منها 27 عملية هي قيد الإنجاز في حين المشاريع التي تم تأجيلها فهي 28 عملية.

مؤكدا في الأخير أن المشاريع الثقافية التي عرفت انطلاق أشغال إنجازها هي سارية، منها ما تم استلامه مؤخرا ومنها ماهي على وشك الإتمام كقاعة السينما ببرواقية. كما أن الأشغال المتعلقة بإنجاز مسرح الهواء الطلق والذي رصدت له الدولة مبلغ قدره 317 مليون دينار قد انتهت الأشغال به كلية وهو بصدد التجهيز ومن المتوقع أن يتم تشييده مطلع سنة 2018.

• ردا عن سؤال السيد علي جرياع، عضو مجلس الأمة، حول مصير مشروع المسرح الجهوي بولاية المدية؟

أوضح وزير الثقافة السيد عزالدين ميهوبي، أن طلب إنجاز مسرح جهوي بالمدينة قد استجابت له وزارة الثقافة، حيث رصدت له غلاف مالي قدره 600 مليون دينار جزائري في مدونة تجهيز القطاعي سنة 2014، وأن الدراسة قد تمت إلا أن أشغال الإنجاز لم تتطلق وعرفت تأخرا.

معلنا في ذات السياق أن عدد المشاريع الثقافية



مراكز الامتحانات .. وعناء التنقل



حيث يشترط عند استحداث مراكز إجراء في المقاطعة الجغرافية أن يحتوي مركز الإجراء على ثانويتين على الأقل وذلك ضمانا لمصداقية الامتحان وتحقيقا لتكافؤ الفرص بين المترشحين.

مشيرة في ذات السياق أن مراكز الإجراء التي اجتاز فيها مترشحو البلديات المعنية امتحان البكالوريا لا تبعد كثيرا عن بلديات إقامتهم حيث اجتازوا مترشحو بلدية عين بخليل البالغ عددهم 129 دورة 2017 في مركز المشرية الذي يبعد عن بلدية إقامتهم 60 كلم، أما مترشحو بلدية عسلة البالغ عددهم 75 مترشح فقد امتحنوا في مركز النعامة الذي يبعد عن البلدية بـ 40 كلم، في حين مترشحو جنين بوزرق البالغ عددهم 77 مترشح فنقلوا إلى مركز مقرر الذي يبعد 30 كلم.

مؤكدة أن هذه المسافة مقبولة بالنسبة لولايات الجنوب المعروفة بشساعة ترابها وبعد بلدياتها عن بعضها البعض، كما أن الإجراءات التنظيمية والمادية تقوم بها المصالح المعنية لضمان نقل المترشحين من وإلى مركز الإجراء وحتى الإيواء عند الضرورة.

• ردا عن سؤال السيد محمد عمارة، عضو مجلس الأمة، حول إمكانية فتح مراكز للامتحانات من عدمه بولاية النعامة؟

أوضحت وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط، أنه بمناسبة زيارتها لولاية النعامة للإشراف على الانطلاق الرسمي للموسم الدراسي 2016-2017، طلب من الوزارة دراسة إمكانية فتح 3 مراكز للإمتحان البكالوريا في كل من (عين بخليل، أصله، جنين بوزريق)، وبناء على ذلك تم إيفاد لجنة مختصة من الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات للمعانة الميدانية، وقد خلصت هذه الأخيرة على ضوء المعطيات الميدانية والتنظيم المعمول به إلى عدم وجود ضرورة ملحة لاستحداث مراكز إجراء بالبلديات المذكورة، خاصة أن أحكام المنشور المتضمن شروط والإجراءات التنظيمية والأمنية المتعلقة بمراكز إجراء امتحانات شهادة البكالوريا واضحة في هذا الشأن،



السفراء



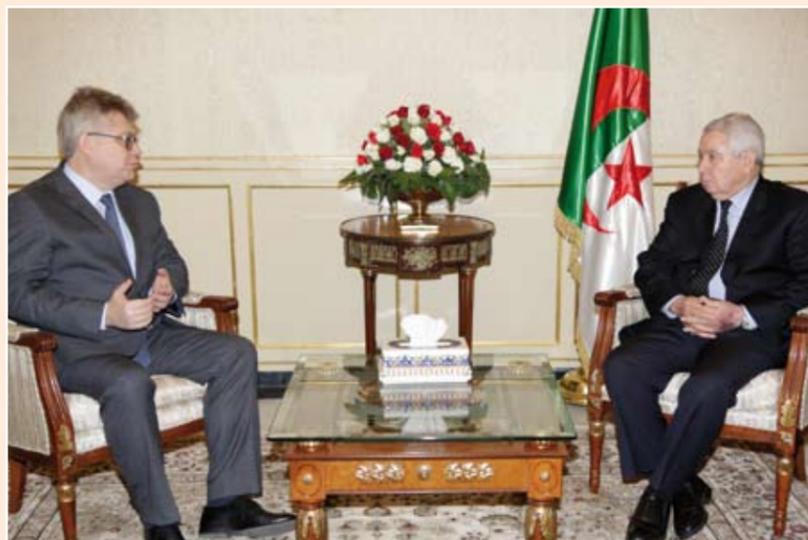
مملكة البحرين

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة يوم الاثنين 30 أكتوبر 2017، بمقر المجلس، السيد حامد محمد العصفور، سفير مملكة البحرين بالجزائر الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه ببلادنا.. خلال اللقاء تم التطرق للعلاقات الثنائية والتأكيد على الإرادة المشتركة لتطوير التعاون في شتى المجالات، وكان فرصة عرض فيها السفير البحريني الوضع العام في منطقة الخليج، من جهته حرص رئيس مجلس الأمة على تأكيد موقف الجزائر الداعي إلى تغليب الحكمة والعمل في اتجاه الحفاظ على الاستقرار في المنطقة.



جمهورية الكونغو

واستقبل يوم الثلاثاء 31 أكتوبر 2017، بمقر المجلس السيد جون بيار لوبيو، سفير جمهورية الكونغو بالجزائر. وقد تناول اللقاء العلاقات الثنائية المتميزة وحرص قيادتي البلدين على تطويرها.. وتم خلاله استعراض جوانب من التعاون وتأكيد الإرادة المشتركة من أجل توسيعه من خلال تكثيف الزيارات المتبادلة وتفعيل التواصل والتقارب على المستوى البرلماني.



فيدرالية روسيا

واستقبل يوم الخميس 02 نوفمبر 2017، بمقر المجلس، السيد ايغور بيليف، سفير فيدرالية روسيا بالجزائر، وقد تم خلال هذا اللقاء التطرق للعلاقات الثنائية الجيدة ومجالات التعاون حيث أكد الجانبان على الإرادة المشتركة لتطويره وتوسيعه ترجمة لاتفاق الشراكة الإستراتيجية كما كان انعقاد الدورة 137 للإتحاد البرلماني الدولي مؤخرا بمدينة سانت بيترسبورغ الروسية أحد المواضيع التي استعرضها اللقاء. وبهذا الخصوص أعرب رئيس مجلس الأمة عن شكره لما حظي به الوفد البرلماني الجزائري من رعاية مشيدا بالنجاح الذي حققته دورة الإتحاد البرلماني الدولي ومن جهته السفير الروسي ذكر بأهمية ونجاح الزيارة الأخيرة التي قام بها الوزير الأول دميتري ميدفيديف للجزائر مبديا حرص بلاده على تكثيف التواصل وتبادل الزيارات مع الجزائر باعتبارها شريكا في المنظمة العربية وإفريقيا.



استقبالات رئيس المجلس

رئيس لجنة الشؤون الخارجية
بالمجلس الوطني التركي
الكبير

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الإثنين 25 ديسمبر 2017 بمقر المجلس، السيد فولكان بوزكير، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الوطني التركي الكبير والوفد المرافق له.

اللقاء سمح بتناول وجهات النظر والرؤى حول القضايا ذات الإهتمام المشترك، خاصة التطورات الأخيرة التي عرفتها القضية الفلسطينية. الطرفان أكدا على ضرورة تسييق المواقف من أجل السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه على أرضه طبقا للقرارات الدولية.

ظاهرة الإرهاب والتصدي لها، كانت من بين أهم المحاور التي شملها اللقاء، في هذا السياق نوّه السيد فولكان بوزكير، بالدور الذي يلعبه فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة في نشر السلم والأمن في العالم، بعد نجاح سياسة المصالحة الوطنية في الجزائر، واصفا فخامته بالشخصية المهمة في العلاقات الدولية.

على الصعيد الثنائي، أبدا الطرفان إستعدادهما للرفق بالعلاقات البرلمانية إلى مستوى جودة العلاقات السياسية والإقتصادية بين البلدين والشعبين.



جمهورية العراق

واستقبل يوم الاثنين 18 ديسمبر 2017، بمقر المجلس، السيد عبد الرحمان حامد محمد الحسني، سفير جمهورية العراق بالجزائر، الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه ببلادنا، وكان اللقاء فرصة قدم من خلالها السفير العراقي عرضا حول الإنجازات التي حققتها العراق، خاصة على الصعيد الأمني. وبالمناسبة تم التطرق إلى العلاقات الثنائية، وحرص مسؤولي البلدين على تعزيزها، وإلى الأهمية التي يكتسبها التعاون البرلماني للدفع بالعلاقات إلى ما يحقق تطلعات الشعبين الشقيقين.



سفير فيدرالية روسيا

و استقبل يوم الأربعاء 20 ديسمبر 2017 بمقر المجلس، سعادة السيد ايغور بيليف، سفير فيدرالية روسيا بالجزائر وقد تناولت المحادثات الديناميكية التي تعرفها العلاقات الثنائية ومستوى التعاون القائم وحرص البلدين على ترفيته وتوسيعه، خاصة من خلال اللجنة العليا المشتركة وبفضل الزيارات رفيعة المستوى المتبادلة. كما تطرق الطرفان إلى التعاون البرلماني وضرورة العمل على الرقي به إلى المستوى المنشود وفي هذا السياق تم التأكيد على الأهمية التي يكتسبها تبادل الوفود البرلمانية. اللقاء سمح من جهة أخرى بتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا الراهنة في المنطقة العربية.



سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية

واستقبل يوم الثلاثاء 26 ديسمبر 2017 بمقر المجلس، سعادة السيد رضا عامري، سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالجزائر.

وقد تناول اللقاء العلاقات الثنائية الجيدة، وأعرب كل من رئيس مجلس الأمة والسفير الإيراني عن ارتياحهما لما وصلت إليه، كما تطرقا إلى أهمية التعاون البرلماني وضرورة مواصلة تعزيزه من خلال الحوار والتواصل على مستوى الثنائي وفي المحافل البرلمانية. وقد كان اللقاء من جهة أخرى فرصة لتبادل وجهات النظر حول الوضع العام في المنطقة على ضوء المستجدات الراهنة.



مملكة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

واستقبل يوم الاثنين 13 نوفمبر 2017، بمقر المجلس، السيد أندرو نوبل، سفير مملكة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بالجزائر، الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه ببلادنا. وكان اللقاء فرصة لاستعراض جوانب من مجالات التعاون خاصة على المستوى الاقتصادي وفي مجال مكافحة الإرهاب وتأكيد الحرص المشترك على توسيعها وعلى ضرورة تنشيط العلاقات على المستوى البرلماني، والبحث عن الآليات التي من شأنها تعزيز التواصل والتعاون لاسيما من خلال لجنة الصداقة البرلمانية.



الجمهورية التونسية

واستقبل يوم الثلاثاء 14 نوفمبر 2017، بمقر المجلس، السيد الناصر الصيد، سفير الجمهورية التونسية بالجزائر. خلال اللقاء تطرق الجانبان إلى العلاقات التاريخية المتميزة والمستوى الذي وصل إليه التعاون في كافة المجالات ترجمة للإرادة السياسية القوية لدى قيادتي البلدين. وبالمناسبة حرص الطرفان على أهمية التعاون على المستوى البرلماني وضرورة تطويره باعتباره رافدا دافعا نحو المزيد من التقارب والتكامل والتعاون بين الشعبين الشقيقين.



دولة الإمارات العربية المتحدة

واستقبل يوم الاثنين 20 نوفمبر 2017، بمقر المجلس، السيد يوسف سيف خميس سباع آل علي، سفير دولة الإمارات العربية المتحدة بالجزائر. اللقاء تناول العلاقات الثنائية ومستوى التعاون القائم، وتم خلاله تأكيد الإرادة المشتركة على تعزيزه وتوسيعه في شتى المجالات من خلال تبادل الخبرات والتجارب والتنويه بأهمية الشراكة في مشاريع أثبتت نجاحها.. كما تطرق الجانبان للتعاون البرلماني وضرورة مواصلة التقارب والتواصل للمساهمة في الدفع بالعلاقات إلى ما يترجم تطلعات قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين.



جمهورية سنغافورة

واستقبل يوم الخميس 30 نوفمبر 2017، بمقر المجلس، السيد محمد علاني موسى، سفير جمهورية سنغافورة بالجزائر. اللقاء تناول العلاقات الثنائية ومجالات التعاون وحرص البلدين على تطويرها.. وأهمية البحث المشترك عن صيغ التكامل في الميدان الاقتصادي والاستفادة من الإمكانيات والخبرات المتوفرة لإضفاء حركية على التعاون الثنائي، وبالمناسبة استعرض الجانبان أهمية التعاون البرلماني وضرورة العمل على تنشيطه من خلال التواصل وتبادل الزيارات.

رئيس مجلس الشورى السعودي في زيارة للجزائر



حظي رئيس
مجلس الشورى
السعودي، الدكتور
عبد الله بن محمد
بن إبراهيم آل
الشيخ باستقبال
من طرف رئيس
الجمهورية
السيد عبد العزيز
بوتفليقة.

بدعوة من السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة قام معالي الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى السعودي، بزيارة إلى الجزائر دامت أربعة أيام وذلك من 18 إلى 21 ديسمبر 2017، التقى خلالها مع عدد من المسؤولين في البرلمان والحكومة.

المحادثات

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 19 ديسمبر 2017 بمقر المجلس، معالي الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى السعودي والوفد المرافق له.

اللقاء سمح باستعراض الراهن العربي والإسلامي، والتحديات التي تواجه الأمتين العربية والإسلامية، على ضوء التطورات الأخيرة والتهديدات التي تحدد بهما.

الطرفان أكدا على ضرورة الرفع من مستوى تنسيق المواقف في المحافل البرلمانية الدولية خاصة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية المشتركة.

على الصعيد الأمني، شدد الطرفان على ضرورة مكافحة الإرهاب على جميع المحاور.

في هذا السياق عرض السيد عبد القادر بن صالح تجربة الجزائر في هذا المجال، مبرزا سياسة الوثام المدني والمصالحة الوطنية التي بادر بها فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية والتي مكنت من عودة واستتباب الأمن ومباشرة البرامج التنموية وسمحت بالاستجابة لمطالبات المواطنين.

من جهته نوه السيد عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بالدور الذي لعبته الجزائر من أجل إقناع العالم بأن الإرهاب ظاهرة عالمية، ودون مساعدة من أحد، واصفا الجزائر بالقدوة فيما يتعلق بالدفاع عن الوطن والدين.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية، اتفق الطرفان على دعم عمل مجموعة الأخوة الجزائرية السعودية، بما يعزز التعاون بين البلدين خدمة للشعبين وتوسيعه إلى مجالات أخرى وفقا لإرادة قيادتي البلدين.



على هامش الزيارة

استقبل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى السعودي من قبل الوزير الأول السيد أحمد أويحيى، رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد بوحجة، وزير الشؤون الخارجية السيد عبد القادر مساهل، وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية ووزير الشؤون الدينية والأوقاف محمد عيسى.

نائب رئيس المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني يزور الجزائر

بدعوة من السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة قام السيد CHEN YUAN، نائب رئيس المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني بزيارة رسمية إلى الجزائر من 04 إلى 06 ديسمبر 2017 على رأس وفد برلماني هام.

المحادثات

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الاثنين 04 ديسمبر 2017 بمقر المجلس، السيد CHEN YUAN، نائب رئيس المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني و الوفد المرافق له.

اللقاء سمح باستعراض العلاقات الثنائية بين البلدين، في المجالين البرلماني والسياسي. في هذا السياق ذكر السيد عبد القادر بن صالح، بالعلاقات التاريخية بين البلدين، مثنيا جودة العلاقات الثنائية وثباتها على مدى أكثر من نصف قرن، مُعربا عن أمله في الرقي بها إلى درجة الامتياز، و توسيعها لتشمل مجالات أخرى خدمة لمصلحة الشعبين و البلدين، في إطار اتفاق الشراكة الاستراتيجية الموقع بين البلدين سنة 2014.

من جهته جدد السيد CHEN YUAN استعداد بلاده لتتويج التعاون مع الجزائر مُنوها بالإجازات التي حققتها بلادنا خلال السنوات الاخيرة واصفا اياها «بنموذج السلام والاستقرار والتنمية». نائب رئيس المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني ابدى استعداد بلاده لتوسيع التعاون مع الجزائر إلى مجالات الطيران والفضاء والاتصال الالكتروني.

الطرفان استعرضا أيضا، العديد من القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، وعبرا عن توافق الرؤى حولها، لا سيما فيما يتعلق بمحاربة الارهاب و تسوية النزاعات في افريقيا. في هذا الاطار اكد السيد Chen Yuan بان الجزائر «شريك موثوق به وركيزة مهمة لمكافحة الإرهاب»

على الصعيد البرلماني أكد الطرفان على ضرورة العمل على الحفاظ على الديناميكية التي تعرفها العلاقات بين الغرفتين، عن طريق تبادل الزيارات والوفود وكذا تنسيق المواقف في المحافل البرلمانية الدولية.

للتذكير فإن نائب رئيس المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني يقوم بزيارة إلى بلادنا تدوم ثلاثة أيام بدعوة من رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح سيجري خلالها لقاءات مع مسؤولين برلمانيين وحكوميين.



على هامش الزيارة

أستقبل نائب رئيس المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني من قبل الوزير الأول أحمد أويحيى ورئيس المجلس الشعبي الوطني السيد بوحجة ووزير المالية السيد عبد الرحمان راوية.





الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي

الجزائر تحرص على تعزيز مساهماتها من أجل بناء السلم .. والحد من النزاعات

وفيما يلي نص الكلمة :

به المؤسسات التي لها صلة مباشرة مع الشعوب، وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني والمجالس التشريعية، من خلال استغلال الآليات المتاحة لتقريب وجهات النظر، والعمل على تكريسها في تشريعاتها الوطنية.

وفي هذا الإطار انتهجت الجزائر استراتيجية إصلاح عميقة، توجت بتعديل دستوري في السنة الماضية تضمن أحكاماً تعزز المكاسب الديمقراطية، وتكرس مبدأ المساواة بين النساء والرجال...

وتعزز الهوية الوطنية من خلال دسترة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة.

السيدة الرئيسة، إن الحديث عن السلام والتعدد الثقافي لا يجب أن يغفل العلاقة التي تجمعها مع التنمية والديمقراطية التشاركية، والاهتمام بمعضلة الأمن الغذائي، والعمل على الحد من الهوة الرقمية التي تعمق الفارق بين الشمال والجنوب، مما يعرقل الجهود الرامية إلى التسامح والتضامن بين الدول.

السيدة الرئيسة، إن الاعتداءات الإرهابية الأخيرة التي شهدتها مناطق عديدة في العالم لا تتطلب التنديد فحسب، بل تستوجب تجديد العزم وتحسين الوسائل للقضاء على هذه الآفة، وفي هذا الإطار، بودي التذكير بالرهان الذي رفعته الجزائر حول عالمية الإرهاب منذ تسعينيات القرن الماضي، باعتباره آفة عالمية لا تعترف بحدود ولا ثقافات، وهي كذلك تفرض على المجموعة الدولية مضاعفة الجهد من أجل استئصالها...

السيدة الرئيسة، لقد أكدت الجزائر باستمرار على نجاعة التسوية السياسية للأزمات والنزاعات، ووفاء لمبادئها، فضلت بلادي دائماً خيار الحل السياسي لتسوية النزاعات سواء في ليبيا أو مالي أو سوريا، أو في اليمن.

وهي تعتقد أنه لا حل لقضية الصحراء الغربية دون تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية، وهي تجدد مرة أخرى دعماً للشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

كما تعتبر أن المآسي التي يتعرض إليها مسلمو الروهينغا تفرض تحركاً دولياً عاجلاً وفعالاً.

في الأخير نؤكد على ضرورة تشجيع الحوار بين الأديان والأعراق من أجل تقدم الشعوب ونمائها، والقضاء على كل أشكال التعصب والتطرف والعنف.

- السيدة رئيسة المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لروسيا، رئيسة الدورة

- السيدات والسادة

رؤساء البرلمانات وأعضاء الوفود المشاركة،

- أيها السيدات والسادة،

يسعدني والوفد المرافق لي أن نشارك في أشغال الجمعية (137) للاتحاد البرلماني الدولي التي تحتضنها روسيا الاتحادية، التي تربطها بالجزائر صداقة راسخة وعلاقات قديمة. كما يشرفني أن أعرب لمعالي السيدة رئيسة المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لروسيا ورئيس مجلس الدوما، عن الشكر والامتنان على حسن الاستقبال وكرم الضيافة التي أحاطونا بها.

السيدة الرئيسة، المناسبة تعطينا الفرصة للمشاركة في إثراء النقاش حول إشكالية «تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان، وبين الأعراق»، وقضايا أخرى هامة يتوجب تحديد الموقف منها.

وهي مواضع تعطينا فرصة التطرق إليها لنرفع إيجابياً سياسات التضامن والعيش المشترك...

خاصة وأن العالم يشهد اليوم تصاعداً مقلقاً للتطرف والعنصرية واللاتسامح، كون منبعها رفض الآخر واتخاذ الأديان والأعراق سبباً للكراهية والتصادم.

السيدة الرئيسة، لقد تزايدت النزاعات والاضطرابات الأمنية في العديد من دول العالم، على غرار بعض المناطق في إفريقيا والشرق الأوسط جراء تداخل عوامل داخلية وخارجية عطلت مسيرة التنمية، وأعاقت عملية البناء الديمقراطي والمؤسسي...

وفي هذا المجال أقول أن بلادي حرصت على تعزيز مساهماتها من أجل بناء السلم والحد من النزاعات، وإقامة شراكة قوية وتعاون بناء، وتوجيه الجهود لتجسيد أهداف الألفية الثالثة.

في نفس التوجه كرست الجزائر مبدأ التسامح بين أفراد المجتمع، من خلال ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وكل التدابير اللاحقة المرتبطة به، الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، باعتبارها تدابير حضارية ومكرسة للتسامح.

السيدة الرئيسة، إن تعزيز الحوار بين الأديان والأعراق هو عمل تضطلع



ألقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة خلال النقاش العام لأشغال الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي والذي تناول إشكالية «تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق»، كلمة أبرز فيها دور هذا الحوار في نبذ اللاتسامح والتطرف والعنف وتعزيز التعايش السلمي بين الشعوب خاصة في ظل الظرف الدولي المتسم بالنزاعات والاضطرابات الأمنية التي سببها كما قال «رفض الآخر واتخاذ الأديان والأعراق سبباً للكراهية والتصادم».

السيد عبد القادر بن صالح ذكر في هذا الخصوص بسياسة المصالحة الوطنية التي بادر بها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة والتي كرست التسامح بين أفراد المجتمع وهو نفس المبدأ الذي تبنته الجزائر لحل النزاعات في إطار سياسي سلمي سواء في إفريقيا أو الشرق الأوسط مبرزاً حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

شارك رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، على رأس وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين، في فعاليات الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات المتصلة بها، وذلك خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 18 أكتوبر 2017، بمدينة سانت بيترسبورغ (فيدرالية روسيا). وقد تزامنت فعاليات الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي مع الذكرى العشريون لصدور الإعلان العالمي حول الديمقراطية..

وقد تشكل الوفد البرلماني المشترك من السيدتين والسادة:

- محمد ماني، عضو مجلس الأمة، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان بمجلس الأمة، عضو الاتحاد البرلماني الدولي،

- فوزية بن باديس، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي،

- مسعود زيتوني، عضو مجلس الأمة،

- نادية لعبيدي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، - محمد جلاب، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،

- الصديق شهاب، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، عضو لجنة شؤون الأمم المتحدة بالاتحاد البرلماني الدولي.

وقد عالجت هذه الدورة مواضيع عديدة ومتنوعة أبرزها:

• تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق.

• التنمية المستدامة،

• تطوير البحوث العلمية لتحقيق أعلى معايير الصحة للجميع،

• ومواضيع أخرى عديدة تتعلق بالسلم والأمن والاستقرار في أكثر من منطقة في العالم.

• كما ستعرف الجمعية، انتخاب رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي للثلاث سنوات القادمة.

• واجتماع المجموعات السياسية الإفريقية العربية وبرلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

لقاءات

رئيسة المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لروسيا...

على هامش أشغال الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي التي احتضنتها مدينة سانت بطرس بورغ (فيدرالية روسيا) تحدثت رئيسة المجلس الأمة عبد القادر بن صالح مع السيدة فالنتينا ماتيفيانكو رئيسة المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لروسيا. اللقاء الذي جرى على هامش مأدبة العشاء التي نظمتها على شرف الوفود المشاركة تم خلاله الحديث عن مستقبل العلاقات بين المجلسين.



رئيس مجلس الشيوخ لنيجيريا...

رئيس مجلس الأمة التقى كذلك السيد أبوبكر بوكولا ساراكي رئيس مجلس الشيوخ لنيجيريا. اللقاء الذي حضره أعضاء من وفدي البلدين سمح بتبادل وجهات النظر حول عديد القضايا ذات الاهتمام المشترك خاصة منها تلك المدرجة في جول أعمال الجمعية الحالية للاتحاد البرلماني الدولي. كما تم التطرق إلى العلاقات بين برلماني البلدين. في هذا السياق أكد الطرفان على ضرورة تكثيف التشاور وتبادل الوفود والزيارات من أجل الرقي بالعلاقات البرلمانية إلى نفس مستوى جودة العلاقات السياسية والاقتصادية.



... رئيسة المجلس الوطني للمقاطعات لجنوب إفريقيا...

رئيسة المجلس الأمة أجرى أيضا مباحثات مع السيدة ناندي موديزي رئيسة المجلس الوطني للمقاطعات لجنوب إفريقيا. المباحثات كانت فرصة لتأكيد عمق العلاقات بين الشعبين والحكومتين عامة وبين برلماني البلدين خاصة. الطرفان أكدا حرصهما على تفعيل دور الاتحادات البرلمانية القارية وجعلها أكثر تأثيرا في حل النزاعات الإقليمية خاصة منها قضية تصفية الاستعمار في إفريقيا. على الصعيد الثنائي جدد الطرفان عزمهما على الرفع من مستوى التنسيق بين البرلمانين في المحافل الدولية وجعله في نفس امتياز وقوة العلاقات بين الدولتين والحكومتين.



نشاط على هامش أشغال الجمعية 137



الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق.

وواصل أعضاء الوفد البرلماني المشترك عملهم في أشغال اللجان الدائمة التي تعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان؛ التنمية المستدامة، التمويل والتجارة. كما واصلت جمعية الامناء العامون للبرلمانيين مناقشة جدول أعمالها.

الوفد المشارك في اجتماع المجموعة الجيوسياسية العربية، وهو بمثابة اجتماع تنسيقي حول المواقف الواجب اتخاذها تجاه النقاط المدرجة في جدول أعمال الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي.

وقد تواصلت يوم الاثنين 16 أكتوبر 2017 أشغال الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي في جلسة خصصت لمواصلة النقاش العام حول «إشكالية تعزيز التعددية

شؤون الأمم المتحدة.

وتم ترشيح السيد صديق شهاب نائب بالمجلس الشعبي الوطني، عضو لجنة شؤون الأمم المتحدة بالاتحاد البرلماني الدولي، لمنصب رئيس المجموعة الجيو-سياسية الإفريقية خلفا للرئيسة الحالية السيدة ربيكا كاداغا، رئيسة البرلمان الأوغندي.

كما ترأس السيد عبد القادر بن صالح يوم السبت 14 أكتوبر 2017

رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي الذي تعود رئاسته الدورية لأمريكا الجنوبية.

كما ناقش الحاضرون قضايا تنظيمية، تتعلق بتعيين مرشحي المجموعة الإفريقية للمناصب في الهيئات المديرية للاتحاد البرلماني الدولي واللجان الدائمة الأربع التي تعنى بحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي، التنمية المستدامة والتمويل والتجارة وفي الأخير لجنة

في اطار مشاركته في أشغال الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي، ترأس السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة الوفد البرلماني الجزائري المشترك فيما بين الغرفتين، في اجتماع المجموعة الجيو-سياسية الإفريقية، المنعقد يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017 بقصر تافريشكي. الاجتماع خصص لدراسة جدول أعمال الدورة خاصة فيما يتعلق بالبنود الاستعجالية وكذا انتخاب

محادثات رئيس مجلس الأمة على هامش أشغال الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي

رئيس مجلس الأمة يتحدث مع رئيس الجمعية الوطنية لمقاطعة كيبك (كندا)

على هامش الأشغال، تحدثت رئيسة المجلس الأمة، السيدة عبد القادر بن صالح مع رئيسة الجمعية الوطنية لمقاطعة كيبك (كندا)، السيدة جاك شانويون. اللقاء الذي حضره سفير الجزائر بموسكو، إسماعيل علاوة وبعض من أعضاء الوفد البرلماني الجزائري، سمح باستعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل إنعاشها، بعد فترة الفتور التي عرفتها في السنوات الأخيرة.

كما تم تناول العلاقات بين برلماني البلدين ودور الدبلوماسية البرلمانية في الدفع بالعلاقات الثنائية إلى مستويات أرقى، وكذا دورها في حل النزاعات على المستوى الدولي، وتنسيق الجهود من أجل مواجهة التحديات التي يعرفها العالم.





... رئيس مجلس الولايات لجمهورية السودان...

كما تحدث السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة مع البروفيسور إبراهيم أحمد عمر رئيس مجلس الولايات لجمهورية السودان. اللقاء تناول القضايا العربية والإفريقية ذات الاهتمام المشترك التي تستوجب تحديد المواقف منها. في هذا الإطار أثنى الطرفان على توافق الرؤى بين البلدين والبرلمانيين فيما يتعلق بالقضايا المصيرية والتحديات المشتركة مؤكداً على ضرورة الحفاظ على الديناميكية التي تعرفها العلاقات الثنائية.



... برئيس مجموعة الصداقة البرلمانية السويسرية-الجزائرية...

كما كانت العلاقات البرلمانية الجزائرية السويسرية محور اللقاء الذي جمع رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح برئيس مجموعة الصداقة البرلمانية السويسرية-الجزائرية السيد كلود هاش. الطرفان أبديا استعدادهما للرفع من مستوى التنسيق في الهيئات البرلمانية الدولية.



... بالأمين العام للاتحاد البرلماني العربي.

لقاء رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح بالأمين العام للاتحاد البرلماني العربي فايز الشوايكة كان فرصة لاستعراض دور الهيئة البرلمانية العربية على الصعيدين الإقليمي والعالمي وسبل الوصول إلى توافق المواقف بين البرلمانات العربية في المحافل الدولية. السيد عبد القادر بن صالح كانت له محادثات مع رؤساء وفود كلا من البنين والكويت.



تم خلال اختتام أشغال الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي انتخاب النائب بالمجلس الشعبي الوطني شهاب صديق لرئاسة المجموعة الجيو-سياسية الإفريقية وكذا انتخاب النائب محمد جلاب لعضوية اللجنة الدائمة التي تعنى بحقوق الإنسان.

اجتماعات الدورة الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين في اجتماعات الدورة الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (AP-OSCE). المنعقد خلال الفترة الممتدة من 03 إلى 05 أكتوبر 2017، بإمارة أندورا. ويتكون الوفد من السادة:

- زبير طوافشية، نائب رئيس مجلس الأمة؛
 - الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي بمجلس الأمة؛
 - معاد بوشارب، نائب بالمجلس الشعبي الوطني؛
 - يحي كبير، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.
- وسيتدارس المشاركون العديد من المواضيع في إطار موضوع رئيسي للدورة حول:
- «الأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا: مهام جديدة لتحديات جديدة»

كما سيناقشون المشاركون في إطار ورشات العمل المواضيع التالية:

- الأمن في الفضاء السيبراني؛
- الأمن البيئي: مواجهة التغيرات المناخية؛
- تعزيز التربية كأداة لضمان الإستقرار والتنمية.

كما سينعقد خلال هذه الدورة المنتدى البرلماني المتوسطي للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا تحت عنوان: «تعزيز الأمن والتعاون في منطقة المتوسط».

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (AP-OSCE)، ويحوز على صفة شريك في التعاون.

مؤتمر حول «الجيو-سياسة العربية: من الاضطراب إلى التوازنات والاستقرار والنظام الإقليمي»

شاركت السيدة حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة، في مؤتمر رفيع المستوى حول «الجيو-سياسة العربية: من الاضطراب إلى التوازنات والاستقرار والنظام الإقليمي»، تنظمه كلية الدفاع التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، بالتعاون مع مركز أبحاث الخليج، وبرنامج منظمة حلف شمال الأطلسي للسلم والأمن، المنعقد يومي 05 و06 أكتوبر 2017 بروما (إيطاليا). وقد كان الهدف من هذا المؤتمر هو دراسة الآليات الناجمة لحفظ النظام وزيادة الاستقرار في المنطقة العربية.

الدورة العادية الـ 63 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي

شارك السيد نور الدين بن قرطبي، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة في الدورة العادية الـ 63 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي والمنعقدة خلال الفترة الممتدة من 06 إلى 09 أكتوبر 2017 ببوخارست (رومانيا).

- تضمن جدول أعمال الدورة اجتماعات المجموعات السياسية، واجتماعات اللجان، بالإضافة إلى المصادقة على مشروع الميزانية للعام 2018. وتناول لجان الجمعية خلال الدورة عدة مواضيع من بينها:
- الأمن الغذائي والأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،
 - البلقان الغربي: تقييم الانتقال الاقتصادي،
 - تقييم وتخفيض تكلفة التغيرات المناخية،
 - ثورة وسائل التواصل الاجتماعي: التداعيات السياسية والأمنية،
 - شراكات الحلف الأطلسي: مواجهة التحديات القادمة من الجنوب.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يحوز على صفة شريك متوسطي لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي.



مؤتمر برلماني «حول تسهيل التبادلات والاستثمارات في المنطقة المتوسطية»

شارك السيد الطاهر كليل، عضو مجلس الأمة، نائب رئيس الجمعية البرلمانية للمتوسط، في مؤتمر برلماني رفيع المستوى، تنظمه منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع الجمعية البرلمانية للمتوسط، حول تسهيل التبادلات والاستثمارات في المنطقة المتوسطية، وذلك يومي 08 و09 أكتوبر 2017، بالعاصمة المغربية الرباط. تضمن جدول أعمال المؤتمر عدة بنود منها:

- أهمية القواعد والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، بالنسبة للاقتصاد المتوسطي،
- تكييف اقتصاديات منطقة المتوسط، مع حقائق التجارة الدولية.
- كيفية إشراك أعضاء البرلمان في التجارة الدولية لمنظمة التجارة العالمية.

الجمعية العامة السادسة ومؤتمر رابطة تقييم التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

شاركت السيدة نوارا سعدي جعفر، عضو مجلس الأمة، في فعاليات الجمعية العامة السادسة ومؤتمر رابطة تقييم التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي نظمته رابطة تقييم التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالشراكة مع مكتب التقييم المستقل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك خلال الفترة الممتدة من 08 إلى 10 أكتوبر 2017، بالعاصمة الأردنية عمان.

تضمن جدول أعمال المؤتمر حلقات نقاشية، بهدف دعم قدرات التقييم الوطنية في المنطقة العربية، لتقييم أهداف التنمية المستدامة من منظور مراعي للمساواة بين الجنسين، وكذا، تعزيز المعرفة بالقدرات والآليات اللازمة للتخطيط، ودعم المشاركة وتبادل التجارب. رابطة البرلمانيين وممثلي العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب.

شارك السيد نور الدين الأطرش، عضو مجلس الأمة، في ورشة إقليمية بعنوان: «رابطة البرلمانيين وممثلي العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب» والتي نظمها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، بالتعاون مع البرلمان العربي والاتحاد الأوروبي، وذلك يومي 24 و25 أكتوبر 2017 بالقاهرة (مصر).

كان هدف هذه الورشة الإقليمية هو تحسين التشريعات والرقابة في مجال التصدي للإرهاب، طبقا لتوصيات «فاليوتا» الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والتي تتضمن عدة بنود، منها:

- وضع الأدوات التحقيقية تحت إطار سيادة القانون؛
- تعزيز القواعد الخاصة بالإجراءات الجنائية ونظام الأدلة والإصلاحات في نظام العدالة، لمواجهة التحديات المرتبطة بقضايا الإرهاب؛
- إشراك المجتمع المدني في صياغة وتطوير وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب.

اجتماع فرع شمال إفريقيا والشرق الأوسط للشبكة البرلمانية

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في اجتماع فرع شمال إفريقيا والشرق الأوسط للشبكة البرلمانية حول البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، والمنظم من طرف الشبكة البرلمانية حول البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بالتعاون مع البرلمان المغربي، والذي انعقد يومي 7 و8 نوفمبر 2017، بمقر مجلس المستشارين المغربي، وقد تشكل الوفد من السيدة والسادة:

- عبد القادر بن سالم، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، رئيس الوفد
- حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة
- عبد القادر شيني، عضو مجلس الأمة.

وتضمن جدول أعمال الاجتماع مناقشة العديد من المواضيع من بينها:

- الحكم الراشد والتنمية الشاملة
- أولويات الإصلاح الاقتصادي في المنطقة
- عرض أهداف وإنجازات فرع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للشبكة البرلمانية حول البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

تعزيز التعاون الإقليمي

من أجل هجرات معقولة وإنسانية في المتوسط

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في مؤتمر حول موضوع «تعزيز التعاون الإقليمي من أجل هجرات معقولة وإنسانية في المتوسط»، والذي نظم من طرف الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط بالتنسيق والتعاون مع الإتحاد البرلماني الدولي، وذلك يومي 16 و17 نوفمبر 2017 بمدينة لافاليت (مالطا).

تكون الوفد المشارك من السادة:

- زكريا محمد، رئيس لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية والعمل والتضامن الوطني بمجلس الأمة،
- كليل طاهر، عضو مجلس الأمة، نائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط.
- لزعر محمد، عضو مجلس الأمة.
- وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر مناقشة المواضيع التالية:
- ضمان هجرة عمل عادلة، ذكية وبكرامة: التحديات والفرص،
- منح اللجوء للمهاجرين،
- تعزيز خطاب سياسي واجتماعي معقول اتجاه الهجرة،
- تعزيز حماية الحدود ومكافحة مهربي المهاجرين،
- معالجة أسباب الهجرة: أهمية تعزيز التنمية المستدامة في بلد الأصل.
- جدير بالذكر أن السيد طاهر كليل شارك في اجتماع مكتب الجمعية البرلمانية للمتوسط بصفته نائب رئيس الجمعية.

الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين، في ملتقى المجموعة الخاصة للمتوسط والشرق الأوسط (GSM) التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (AP-Otan)، وذلك يومي 23 و24 نوفمبر 2017، بروما (إيطاليا).

وتشكل الوفد البرلماني من السيدة والسادة:

- السعيد بركات، عضو مجلس الأمة، رئيس الوفد؛
- مصطفى جفدالي، عضو مجلس الأمة؛
- أسماء مرواني، نائب بالمجلس الشعبي الوطني؛
- عبد الرحمان دريسي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

وقد تضمن جدول أعمال الملتقى دراسة عدة مواضيع منها:

- محاربة الراديكالية والتطرف العنيف.
- أزمة الهجرات في الساحل والأوضاع في ليبيا.
- تطورات وجهات النظر أمريكا الشمالية وأوروبا حول الوضع في الشرق الأوسط.
- التهديد الإرهابي في أوروبا وفي منطقة غرب البلقان.
- الوضع في سوريا والعراق.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بصفته «عضو شريك متوسطي».

القاء التشاوري الثامن لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في القاء التشاوري الثامن لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، والمنظم من طرف الرابطة بالتعاون مع المجلس الفيدرالي الأثيوبي وذلك يومي 20 و21 ماي 2017 بأديس أبابا (إثيوبيا).

تشكل الوفد البرلماني لمجلس الأمة من:

- السيد حوياد بوحفص، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد
- السيدة لويزة شاشوة، عضو مجلس الأمة
- السيد محمد الواد، عضو مجلس الأمة
- السيد الطيب جبار، عضو مجلس الأمة
- السيد محمد خليفة، عضو مجلس الأمة.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة المحاور التالية:

- دور الهيئة التشريعية في تعزيز الحكم الراشد
- دور الهيئة التشريعية في مكافحة الإرهاب وتعزيز ثقافة السلام
- إسهامات الهيئة التشريعية في تعزيز التنمية المستدامة.

الدورة الـ 22 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في الدورة الـ 22 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي، واجتماع لجنة التميز البرلماني العربي، والمنظمة من طرف الإتحاد البرلماني العربي بالتعاون مع مجلس النواب المغربي وذلك يومي 4 و5 ديسمبر 2017 بالعاصمة المغربية الرباط.

تكون الوفد البرلماني من السيدين :

- مهني غريسي، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، عضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي،
- عبد القادر معروز، عضو مجلس الأمة، عضو لجنة التميز العربي.

تضمن جدول أعمال التميز البرلماني العربي، دراسة المرشحين للجائزة في فئاتها الأربعة (رئيس برلمان، عضو برلمان، أمين عام برلمان، باحث برلماني)، في حين تضمن جدول أعمال اجتماع اللجنة التنفيذية دراسة عدة محاور منها:

- تنفيذ قرارات مؤتمر الإتحاد
- أنشطة الأمانة العامة للإتحاد
- مشروع موازنة الإتحاد البرلماني العربي للعام 2018.

الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية

شارك السيد مسعود زيتوني، عضو مجلس الأمة، في أشغال الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية، والتي نظمها الإتحاد البرلماني بالتعاون مع البرلمان الأرجنتيني، وذلك يومي 9 و10 ديسمبر 2017 بالعاصمة الأرجنتينية (بيونس آيرس).

تضمن برنامج المؤتمر ورشات ومحاضرات يلقيها خبراء ومفاوضين من منظمة التجارة العالمية حول:

- ماذا ننتظر من الاجتماع الوزاري CMII
- التجارة الإلكترونية وعملة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- دور التعددية في مرحلة تصاعد الحمائية.

البرلمان العربي جلسة طارئة حول القدس

شارك السيدان عبد الكريم قريشي، وبيزاز عزيز عضوا مجلس الأمة وعضوا البرلمان العربي في جلسة طارئة للبرلمان العربي، التي عقدها يوم الاثنين 11 ديسمبر 2017 بمقر الجامعة العربية في القاهرة (مصر).

وقد عقدت هذه الجلسة لمناقشة التطورات الخطيرة فيما يتعلق بإصدار الإدارة الأمريكية، قرارا بنقل سفارتها إلى مدينة القدس والاعتراف بها عاصمة للدول القائمة بالاحتلال إسرائيل، وما يمثله هذا القرار من انتهاك سافر لقرارات مجلس الأمن الدولي.

منتدى البرلمانيين العرب

شارك السيد عبد المجيد طقيش، عضو مجلس الأمة، نائب رئيس منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية في اجتماع حول « جاهزية الدول والدعوة لأهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي» والتي نظمها الإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وإقليم العالم العربي بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وإقليم العالم العربي، بالتعاون مع منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية وذلك خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 14 ديسمبر 2017 بتونس.

درس الاجتماع عدة بنود منها:

- نشر التقارير الإقليمية حول جاهزية أهداف التنمية المستدامة، وتحليل تكامل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في بعض البلدان العربية، وأفضل ممارسات تنظيم الأسرة في المنطقة
- تبادل نتائج التقارير الوطنية في بعض الدول العربي بشأن أهداف التنمية المستدامة والصحة الجنسية والإنجابية.
- تعزيز قدرات المشاركين في مجال الدعوة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية المتعلقة بالصحة الإنجابية في المنطقة
- التعريف بالمشاركين في شبكة الصحة الجنسية والإنجابية.

بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وإقليم العالم العربي، بالتعاون مع المؤتمر البرلماني الإقليمي حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في المؤتمر البرلماني الإقليمي حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية وذلك يومي 14 و15 ديسمبر 2017، بالرباط (المملكة المغربية).

وقد تشكل الوفد البرلماني من السيدين:

- عبد القادر زوييري، عضو مجلس الأمة
- عبد القادر مولخولة، عضو مجلس الأمة
- تضمن جدول أعمال المؤتمر دراسة المحاور التالية:
- استخدام أحكام الاستثناءات العامة لاتفاقيات التجارة العالمية وسيلة لحماية حقوق الإنسان.
- مسؤولية الدول والمؤسسات التجارية في الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان
- المقولة وحقوق الإنسان: أي أدوار للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

المجلس الشعبي الوطني: الذكرى الأربعون للدبلوماسية البرلمانية

وأضاف السيد بوحجة أن المجلس الشعبي الوطني، وإلى جانب مهامه الأخرى في التشريع ومتابعة عمل الحكومة، يولي أهمية للدبلوماسية البرلمانية، وازداد الاهتمام بعد إدراجها ضمن التعديلات الواردة في الدستور الجديد، مما يستوجب علينا كمجلس شعبي وطني مسؤولية كبرى لتطوير أليات العمل وتعزيز التمتع والتحرك من خلال استراتيجية أكثر حيوية وفعالية للتفاعل البرلماني الثنائي والمتعدد الأطراف، وتواجد أكبر في مختلف الاطر البرلمانية بما يساهم في تعزيز مكاسب الدبلوماسية الوطنية والرفع من قدرتها في تطوير شبكات التواصل مع الشعوب عن طريق برلمانييها نحو المزيد من التعارف والتعاون والتضامن ونقل رسائل السلم من جزائر الحرية والديمقراطية والوثام والمصالحة .

معنا، بالمناسبة أن أربع وخمسون مجموعة برلمانية للصدافة سوف تنصب في الاسابيع القليلة القادمة، تليها مجموعات اخرى لاحقا مع دول شقيقة وصديقة، من شأنها تمكن مساهمة ممثلي الشعب في تمكين أواصر الصداقة وعلاقات التعاون والتضامن والتآزر، بمنطق نجاعة التصور وثبات المبادئ وفعالية الأداء، وبتسيق متواصل من زملائنا في مجلس الأمة للرفع من مكانة الجزائر في المحافل البرلمانية الاقليمية والدولية.

التحدي الامني وتتنامي فيها نشاطات التنظيمات الإرهابية.

وحول أولويات الدبلوماسية الجزائرية، ذكر رئيس المجلس الشعبي الوطني في مداخلة أن الدبلوماسية الوطنية، التي تحتكم مواقفها وتحركاتها في المحافل الدولية والاقليمية لمعالم ومرتكزات سياسة الجزائر الخارجية التي كرسها بيان أول نوفمبر 1954 الخالد، تجعل من القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية وإحلال السلم في كل من مالي وليبيا من أولوياتها.

أولوية مثممة بالأداء البرلماني، من أجل حق الشعوب في تقرير مصيرها، في الدفاع عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والدعوة لتطبيق لوائح مجلس الامن الدولي ذات الصلة والشريعة الدولية، وبعث مسار السلام المتوقف منذ مدة طويلة قصد تجنب المنطقة الحساسة من التهديدات الخطيرة على أمنها واستقرارها، وهي تعاني أصلا من ويلات الحروب، مثلما نسجل تضامن الجزائر مع الشعب الصحراوي، وهياكله السياسية، من أجل حرته واستقلاله وحقه في تقرير المصير عبر استفتاء حر وعادل طبقا للوائح والمواثيق الاممية.

أسلوب التفاعل البرلماني على الاسلوب الحكومي، وتباين مستويات الالتزام فيما يخص المواقف والقرارات والتوصيات، فإنها لا تتعارض ولا يمكنها أن تتناقض مع السياسة الخارجية للدولة لأنها خادمة لأولوياتها ومكملة للعمل الدبلوماسي الرسمي، وهو أمر يستوجب دعمه كنشاط خارجي للسلطة التشريعية ببناء وتطوير المقدرات الخاصة بالثواب وتعيين الاطر المسيرة لها.

ونوه السيد السعيد بوحجة بأداء الدبلوماسية الجزائرية المعترف به عالميا من قبل دول ومنظمات دولية واتحادات وجمعيات برلمانية، التي تدرج عملها في سياق المبادئ والمثل وليس وفق أجندات ضيقة، فهي متشعبة بقيم ثورتنا المجيدة في التحرر الوطني والسيادة والاعتناق الإنساني وقيم التعايش السلمي بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام إرادة الشعوب واختياراتها، من جهة، ومن جهة أخرى، بفعاليتها في حل النزاعات بالطرق السياسية والسلمية وإرساء شروط صناعة الاستقرار في الجوار الجيو-سياسي ومكافحة الارهاب والتطرف العنيف، وفي نشر ثقافة الحرية والتحرر والعدل ونبذ الكراهية، حيث أبدت الكثير من الحكمة والتبصر في التعاطي مع كثير من القضايا المعقدة بتغليب لغة الحوار لا سيما في بعض الظروف الاقليمية التي يطفئ عليها



الخارجية الجزائرية والدفاع عن المصالح العليا للدولة الجزائرية، بعد أن عززت مكانتها ضمن أولويات السلطة التشريعية نتيجة دسترتها في 2016، تتويجا لما بادر به فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في إطار مشروعه الاصلاحى السياسي الشامل، الديمقراطي والتشاركي، والمعزز لاستقرار وبناء الدولة الوطنية، وتمكينها المستمر من الشروط الموضوعية للارتقاء الاستراتيجي للجزائر اقليميا ودوليا.

وأضاف السيد السعيد بوحجة أن الدبلوماسية البرلمانية تشكل بمنطقها وسيرورة نشاطها دعما متواصلا وفعالاً للدبلوماسية الرسمية، تنفيذاً للسياسة الخارجية الجزائرية التي يوجهها فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، مبدأ وتكيفاً ومصداقية وخبرة وعزيمة وفعالية، فهي تتبنى نفس القيم والثواب والمواقف والاهداف المعلنة للدولة. وتكمل عمل الدبلوماسية الرسمية وتساهم في تحقيق المصالح العليا للدولة والرفع من أثرها وتأثيرها في مختلف الاطر الثنائية والمتعددة الاطراف.

مؤكد، في سياق متصل، أن في تجربة السيد عبد القادر بن صالح كواحد من الرعيل الاول من البرلمانيين الذين يعود لهم الفضل في إقامتها، والقسط الكبير في إرساء معالمها، التأكيد الحي.

ومن هذا المنظور، أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني أن الدبلوماسية البرلمانية تعد الامتداد المواطني لمنطق الدولة وعقلانياتها، وإن اختلف

أحييت لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجلالية بالمجلس الشعبي الوطني يوم الأحد 17 ديسمبر 2017، الذكرى الأربعين للدبلوماسية البرلمانية (1977-2017) من خلال احتفالية تم فيها تسليط الضوء على تجربة الجزائر في هذا المجال وإبراز ما حققته من مكاسب وإنجازات منذ الفترة التشريعية الأولى.

وميز هذه الاحتفالية حضور رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد السعيد بوحجة، ورئيس المجلس الدستوري، السيد مراد مدلسي، وأعضاء من الحكومة، إلى جانب الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، وكذا برلمانيين عن الغرفتين، وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد.

في كلمة له بالمناسبة، أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد السعيد بوحجة أن هذه الوقفة البرلمانية، بكل ما تحمله من رمزية المعاني الثمينة لأربعين سنة من العطاء الدبلوماسي للمجلس الشعبي الوطني، سانحة لاسترجاع مسار الوجود في الاتحادات والجمعيات البرلمانية الاقليمية والجهوية والدولية، وأيضا على المستوى الثنائي الداعم والمعزز لخيارات وأولويات السياسة

ورشة عمل لموظفي البرلمان ببيروت

شارك وفد مشترك من موظفي مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، في ورشة عمل نظمها المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية في الفترة ما بين 28 و30 نوفمبر 2017، بالعاصمة اللبنانية بيروت. هدفت الورشة الى مناقشة دور قسم العلاقات الخارجية في البرلمان ومناقشة كيفية عمل الدبلوماسية البرلمانية. كما هدفت الورشة التعرف على العملية التشريعية وسبل تحسين الصياغة القانونية، ومناقشة ممارسات مكاتب العلاقات مع وسائل الاعلام. فكانت السانحة لتبادل الخبرات والاطلاع عن بعض التجارب البرلمانية كتجربة البرلمان اللبناني وتجربة برلمان إيرلندا الشمالية والبرلمان الاسكتلندي. ومكنت الورشة من تقييم مستوى الأداء الوظيفي لموظفي البرلمان بغرفتيه مقارنة مع التجارب البرلمانية الأخرى. كما مكنت المشاركين في مختلف الاختصاصات التشريعية والدبلوماسية والاتصالية، ان يلموا بالطرائق المهنية الحديثة، ويعززوا خبراتهم في مجال اختصاصهم؛ وأن يطوروا من مهارتهم، ومعارفهم لتزيد بذلك قدرتهم على الإبداع والتجديد؛ وتزيد كفاءتهم الإنتاجية، من خلال مساعدتهم على أداء عملهم بطرق أفضل وأنجع.



بالمناسبة.. نظير جهوده في تكريس الدبلوماسية البرلمانية.. تكريم لرئيس الجمهورية



لما قدمه للجزائر في المحافل الدولية، ولجهوده المبذولة في تأطير وتوجيه وتفعيل سياسة الدولة الجزائرية على الصعيد الدولي، التي أضحت محل إشادة من قبل المجموعة الدولية لثبات مبادئها وتجاوبها الحكيم مع مختلف القضايا...

قدم رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد السعيد بوحجة، خلال الاحتفالية التي تم تنظيمها بمقر المركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال، هدية رمزية تكريمية إلى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة تقديرا



ويقيم معرضا للصور وعرضا لشريط وثائقي

للإشارة، وبمناسبة إحياء الذكرى، تم إقامة معرض للصور وعرض شريط وثائقي استعرض مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها الدبلوماسية الجزائرية الحكومية منها والبرلمانية وفي شكل متناسق من حيث المبدأ والأداء خدمة لمصلحة الجزائر.

من جهته، رئيس المجلس الدستوري، السيد مراد مدلسي لم يفوت المناسبة ليتوقف الى إقرار التعديلات الدستورية الأخيرة لمفهوم الدبلوماسية البرلمانية، في إطار ما أسماه المراجع التي يادر بها رئيس الجمهورية، مؤكدا ان التمثيل الدستوري يعكس الى حد بعيد الجهود المبذولة من قبل البرلمان بغرفتيه في هذا المجال.

ولم يفوت الفرصة، ليجزم بان الدبلوماسية البرلمانية آلية من آليات الحكامة وإعلاء صوت الدبلوماسية على المستوى الإقليمي والدبلوماسي، لافتا الى ان العالم اليوم يفرض تضامنا وتكثيف التواصل حول القضايا الهامة المشتركة، خاصة تعزيز الأمن والسلم، كما توقف عند نص المادة الدستورية التي تؤكد ان رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية ويختص في إبرام الاتفاقيات، لافتا الى ان وحدة البلاد وانسجام مواقفنا على المستوى الدولي تلزمننا جميعا بفتح مناقشة حول السياسة الخارجية وهو ما تنص عليه المادة 148 من الدستور.

وسجل رئيس المجلس الدستوري ارتياحه، بخصوص القضاءات الدبلوماسية الجديدة، متوقفا عند تعزيز التعاون البرلماني المراقبة الدستورية، على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي، لافتا الى ان الجزائر عاصمة العدالة، كونها تحتضن المقر الدائم للمحكمة الافريقية، كما اعلن بالمناسبة عن احتضان الجزائر اشغال المؤتمر العالمي للقضاء الدستوري.

من جانبه، نوه وزير الشؤون الخارجية، السيد عبد القادر مساهل في كلمة قرأها نيابة عنه الأمين العام للوزارة نور الدين عيادي بالإنجازات المعتبرة التي استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تحققها عبر مسيرتها الممتدة منذ اندلاع الثورة مضيفا أنها أثبتت بفضل حكمة رئيس الجمهورية صحة مقاربتها في التعامل مع التحولات والأزمات المعقدة باعتماد الحلول السياسية والسلمية كخيار وحيد لمعالجة الكثير من القضايا انطلاقا من مبادئ سياستها الخارجية الثابتة .

وأضاف الوزير أن المجتمع الدولي أشاد بفعالية المقاربة الدولية في الاستراتيجية المتعددة الأبعاد المتبعة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف .

وقال السيد مساهل أن دور الدبلوماسية البرلمانية تزايدت في السنوات الماضية مع تسارع وتيرة التعاون الدولي وتعدد القضايا المطروحة على الأجندة الدولية مؤكدا أنها لها أثر ملموس اليوم في سياستها الخارجية وأضحت أداة مهمة للدفع بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمن التي تهم الأمة الجزائرية.

وكان رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية بالمجلس الشعبي الوطني السيد عبد الحميد سي عفيف قد سجل في كلمته الترحيبية ان المجلس أدرك ومنذ نشأته أهمية دوره السياسي على الصعيد الدولي، وكان لزاما عليه ان يواكب الحركة الكبيرة التي ميزت الدبلوماسية المتأقفة بقيادة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كما استطاع ان يضع قواعد وأسس دبلوماسية برلمانية جزائرية حقيقية.



طلبة ضباط من المدرسة العليا للدرك الوطني في زيارة للمجلس

في إطار برنامج الأبواب المفتوحة التي ينظمها مجلس الأمة، قامت مجموعة من طلبة ضباط القيادة والأركان، تشكيله الماستر في العلوم الجنائية بالمدرسة العليا للدرك الوطني بزيارة لمقر المجلس، يوم الاثنين 16 أكتوبر 2017.



كما قامت مجموعة ثانية بزيارة للمجلس بتاريخ 23 أكتوبر 2017.

وبهذه المناسبة طافت المجموعتان بمختلف مرافق مجلس الأمة، وقدمت لهما شروحات حول مهام المجلس وصلاحياته، وكيفية سير أشغال مختلف أجهزته وهيكله.



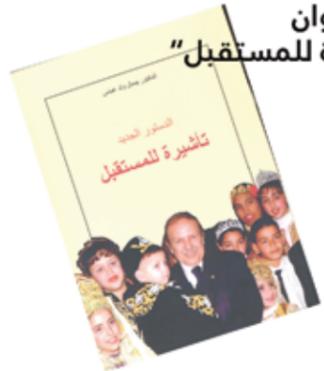
تلاميذ متوسطة 1 نوفمبر 1954 لولاية المسيلة

في إطار برنامج الأبواب المفتوحة التي ينظمها مجلس الأمة، قام تلاميذ متوسطة 1 نوفمبر 1954 لولاية المسيلة بزيارة لمجلس الأمة يوم الخميس 14 ديسمبر 2017.

وخلال هذه الزيارة طاف التلاميذ بمختلف مرافق ومصالح المجلس، أين قدمت لهم شروحات حول مهام المجلس وصلاحياته، وكيفية سير أشغاله.

إصدارات

السيد جمال ولد عباس
نائب رئيس مجلس الأمة يصدر كتاباً
تحت عنوان
"تأشيرة للمستقبل"



.. وعضو مجلس الأمة
السيد عبد القادر بن سالم

"الذاكرة ورمادها" المجموعة القصصية
الثالثة للأستاذ عبد القادر بن سالم بعد
مجموعتيه السابقتين الموسومتين بـ: "وجه
تبحث عن شكلها" و "الصمت والجدار"
وقد صدرت الذاكرة ورمادها عن دار ضفاف
ببلنن وتحتوي على ثلاث وعشرين قصة
قصيرة عالج فيها قضايا اجتماعية وإنسانية
مستعينا بإبدايات رمزية وتراثية قصد تكثيف
المعنى وانزياح الصور، كما ركز الكاتب على
المكان وظلاله على الشخصيات المؤطرة
لهذه النصوص.



ومجلس الأمة يصدر
العدد 41 من مجلة
"الفكر البرلماني"



نائب رئيس مجلس الأمة
عبد الكريم سليمان
في ذمة الله



انتقل الى رحمة الله يوم الثلاثاء 28 نوفمبر 2017
نائب رئيس مجلس الأمة عبد الكريم سليمان المدعو
جمال أثر ازمة قلبية. الفقيه الذي يبلغ من العمر 48
سنة هو عضو منتخب بمجلس الأمة عن التجمع
الوطني الديمقراطي ممثلاً لولاية بومرداس.
وإثر هذا المصاب الجلل توجه رئيس مجلس الأمة
برسالة تعزية إلى عائلة الفقيه هذا نصها:

إلى عائلة الأخ المرحوم
عبد الكريم سليمان رحمه الله

يرحل عنا في هذا اليوم الحزين الأليم الزميل عبد
الكريم سليمان، ويؤلمني بالغ الألم أن باعته
الأجل.. وأن نفتقده وهو الذي أفضى على عائلتك
الكريمة رعاية الزوج والأب، وبغادرتنا وهو في سن
العطاء.

لقد آلمني هذا المصاب الجلل.. وفي لحظة الوداع
الكئيبة هذه، لا أملك إلا استدراج الرحمات على روحه
الزكية، والوقوف معكم بخشوع في محراب الدعاء
والتضرع إليه جل وعلا أن يجعل من رصيده، مناضلاً
وبرلمانياً وخادماً بإخلاص وتفان لوطنه.. أن يجعل من
كل ذلك شفيعاً له.. وزاداً من صالح الأعمال..
وإنني وأمام هذا المصاب وإذ أفضى معكم معزياً
نفسى، أتوجه إلى كافة أعضاء أسرتم الكريمة وإلى
الأصدقاء والزملاء والأقارب، بصادق مشاعر التعاطف
والمواساة.. وخالص التعازي، داعياً الله سبحانه
وتعالى العون على تجاوز هذه المحنة بجميل الصبر
والثبات، ومتضرعاً إليه أن يتغمد الفقيد برحمته
الواسعة في جنة الخلد، إنه سميع مجيب.

"إنا لله وإنا إليه راجعون"
عبد القادر بن صالح

إسبانيا

البرلمان الكتالوني يعتمد قانوناً للاستقلال عن إسبانيا



سعيًا لتمكين إقليم كتالونيا للإنفصال عن الإدارة المركزية الإسبانية، أعلن رئيس البرلمان الكتالوني، السيد كارم فوركاديل، أن برلمان كتالونيا يعتمد قانوناً يتعلق بالفترة الإنتقالية، مشيراً أن هذا القانون سيكون أساساً للاستقلال عن الإدارة الإسبانية.

الركود الإقتصادي الذي ضرب الإقتصاد الإسباني والشعور لدى الكتالونيين بأن ما يسدونه من ضرائب يفوق ما يحصلون عليه من إستثمارات وتمويل من مدريد ساهما بشكل كبير في جعل قضية الإنفصال محور الحياة السياسية في الإقليم بعد أن كانت مجرد قضية هامشية. الجدير بالذكر أن الحكومة الكتالونية كانت قد أجرت في عام 2014 إستفتاء رمزياً على الانفصال. وصوت أكثر من 80 بالمئة من المشاركين في الاستفتاء لصالح الانفصال عن إسبانيا، علماً أن 2.3 ملايين شخص شاركوا في الاستفتاء من أصل 5.4 ملايين يحق لهم المشاركة.

البرلمان المغربي:

قرار ترامب يفتقد للسند القانوني

المتحدة الأمريكية صفة الدولة الكبرى الراعية للسلام في الشرق الأوسط ويحول وضعها الاعتباري من حكم إلى خصم في مسلسل المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويعدل بقضية القدس، المدينة والمقدسات، من نقطة مدرجة ضمن مفاوضات الحل النهائي إلى أولوية في الصراع والسجال والنقاش، وفي أي تفاوض بين أطراف النزاع. البرلمانيون المغربي عبروا في الختام في أن يواصل المنتظم الدولي، وضمنه مختلف المنظمات والمنتديات والمحافل البرلمانية الدولية والجهوية والإقليمية، عزل هذا القرار الأمريكي، والعمل على صيانة أفق التفاوض والحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس حل الدولتين وتمكين الشعب الفلسطيني من استقلاله وبناء دولته الوطنية على أرضه داخل حدود العام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

أكد البرلمان المغربي، بمجلسه، أن قرار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية نقل السفارة الأمريكية لمدينة القدس الشريف، يفقد إلى أي سند قانوني أو سياسي أو أخلاقي، ويعد مساً صريحاً بالشرعية الدولية وبقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة. وجاء في بيان صادر عن جلسة مشتركة عقدها مجلسا النواب والمستشارين، تضامناً مع الشعب الفلسطيني، أن البرلمان المغربي «يرفض بمجلسه معاً، وبكافة مكوناته السياسية والاجتماعية قرار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وذلك باعتباره قراراً يفقد إلى أي سند قانوني أو سياسي أو أخلاقي، ومساً صريحاً بالشرعية الدولية وبقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة». كما اعتبر البرلمان أن هذا القرار «سيسقط عن الولايات

اجتماعات الجمعية البرلمانية الآسيوية - إسطنبول -

في ختام إجتماعات الجمعية البرلمانية الآسيوية، أكد إعلان إسطنبول حق الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس. كما عبر الإعلان عن إدانته لكافة النشاطات الإستيطانية الإسرائيلية غير القانونية، وعمليات الهدم ضد المباني في فلسطين، معيراً عن إدانته كذلك لكافة الانتهاكات التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي. ورحب إعلان إسطنبول، الذي أقرته الجلسة الختامية للجمعية البرلمانية الآسيوية والتي تضم 42 برلماناً آسيوياً بالمصالحة الفلسطينية. كما حث المجتمع الدولي على إحياء عملية السلام على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.



البرلمانات الآسيوية تدين الاستيطان وتدعم إقامة الدولة الفلسطينية

تهنئة

بمناسبة **السنة الميلادية الجديدة** 2018 **ويناير**
يتقدم السيد عبد القادر بن صالح
باسم المكتب والسيدات
والسادة أعضاء مجلس الأمة بأخلص التهاني وأصدق
التمنيات للشعب الجزائري الكريم ..
داعيا الله سبحانه وتعالى أن ينعم على بلدنا
العزیز بالخير والتقدم والرفاه.

وكل عام وأنتم بخير